الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:اقتصاد كمي

عنـــــوان الموضـــوع:

محددات عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد:

- زابي سمية
- جعلاب صبرينة

تحت الإشراف:

-د- بن البار امحمد

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. محمد صلاح	استاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
د. بن البار امحمد	استاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن دقفل كمال	استاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا و الشكر لله شكرا وفيرا على توفيقه لنا في انجاز هذا البحث، فقد استمدينا منه سبحانه و تعالى العون انه نعم المعين،

نتوجه بخالص الشكر و عظيم التقدير والإ متنان و العرفان بالجميل، لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية، و أخص بالشكر أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور امحمد بلبار، على قبوله ا لإ شراف على مذكرتنا ولما لمسناه من صدر رحب، و توجيه سديد و نصائح قيمة كان لها أبلغ

ا لأثر في انجاز هذا العمل، وأسال الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء .

كما لا أنسى كل ا لأيادي المحبة الكريمة، التي ساعدتن و أخذت بيدينا، فمن ذا الذي يهبني لسانا لشكر صنيعها .

فهرس

المحتويات

فهرس المحتـــوى

المحتويات	الصفحة
الشكر	
فهرس المحتويات	II
قائمة الاشكال	V
قائمة الجداول	IV
المقدمة	أ- ذ
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والتعريفي لعجز الموازنة العامة	
تمهيد	2
المبحث الاول: مـــــــفاهيم حـــــول الموازنة العامة	3
المطلب الأول : ماهية الموازنة العامة للدولة	3
المطلب الثاني: الايرادات العامة للدولة	7
المطلب الثالث: النفقات العامة	9
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري لعجز الموازنة العامة	31
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة	13
المطلب الثاني: العوامل المؤدية لحدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة	15
المطلب الثالث: طرق تمويل عجز الموازنة العامة وتأثيرات العجز في الموازنة العامة	20
الخلاصة	29

فهرس المحتـــوى

الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لعجز الموازنة في الجزائر	
تمهيد	**13**
المبحث الاول: عجز الموازنة العامة في الجزائر	**32**
المطلب الاول: الموازنة العامة في الجزائر	**32**
المطلب الثاني: النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر	**37**
المطلب الثالث: تطور رصيد ميزانية الدولة	**46**
المبحث الثاني: قياس عجز الموازنة العامة في الجزائر	**50**
المطلب الأول: نموذج الدراسة ودراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك	**50**
المطلب الثاني: تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج *ARDL*	**55**
المطلب الثالث: تشخيص النموذج المقدر	**59**
خاتمة الفصل	**63**
الخاتمة	**65**
قائمة المراجع	**68**
الملاحق	**71**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2016	40
الشكل رقم 02	نسب الايرادات العامة والجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة للفترة 1990-2016	45
الشكل رقم 03	نتائج افضل نموذج حسب معيار Akaike infortiomation Criteria	54
الشكل رقم 04	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج	59
الشكل رقم 05	نتائج إختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	60
الشكل رقم 06	اختبار ثبات أو إستقرار النموذج	62

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2016	39
الجدول رقم 02	تطور حصيلة الإيرادات العامة والجباية البترولية للفترة 1990-2016	44
الجدول رقم 03	تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة 1990-2016	47
الجدول رقم 04	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	52
الجدول رقم 05	نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى	53
الجدول رقم 06	نتائج اختبار التكامل المشترك لمنهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة	55
الجدول رقم 07	نتائج تقدير نموذج طويل الأجل والأجل القصير باستخدام نموذج 1,0,1.0.0,0,	56
الجدول رقم 08	نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ	61
الجدول رقم 09	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ – تجانس التباين-	61

مقدمـــــة

عامة

تمهيد

ان مشكلة العجز في الموازنة العامة، من المشاكل المستعصية في معظم دول العالم، سواء أكانت متقدمة أم نامية، الامر الذي ينعكس على أداء هذه الحكومات، في سياق قيامها بتأدية واجباتها الاقتصادية.

وبالرغم من كل ما تبذله الدول من جهود للتخلصّ من مشكلة العجز في موازناتها العامة، إلا أنّ معظمها لم يتوصل بعد إلى حلول جذرية – ولاسيما الدول المتخلفّة منها– والتي تتميز أساسا بانعدام استقرارها الاقتصادي، والذي زاد من تفاقم مشكلة العجز في موازنات الدول في الوقت الراهن، هو زيادة المسؤوليات المترتبة عليها والحاجات المتزايدة للإنفاق العام، وفي ذات الوقت قلة الموارد اللازمة لتغطية هذا الإنفاق، الأمر الذي يدفع الدولة لتأمين الأموال اللازمة إما من خلال الإصدارات النقدية أو اللجوء إلى السندات أو القروض سواء أكانت داخلية أو خارجية، وفي بعض الدول النامية تضطر الدولة إضافة إلى ما سبق اللجوء لتعديل سياساتها المالية، من خلال تخفيض الإنفاق العام وترشيده كإحدى البدائل لتخفيض عجز الموازنة العامة. إنّ برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم دول العالم العربية وغيرها، تطرح بقوة وفي مقدمة أولوياتها مسألة معالجة العجوزات المستمّرة في الموازنة العامة، نظرا ما لهذه الظاهرة من انعكاسات سلبية خطيرة يأتي في مقدمتها التضخّم، وما يسببه هو الآخر من انعكاسات سلبية تلُقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، والذي أصبح يعُتبر أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، نظرا للآثار المترتبّة عليه والتي تنعكس على مستوى الاقتصاد ككل، لاسيما في الدول النامية، وخاصة فيما يخص المشكلات التي تطرأ على الآليات التي يتم بها توزيع الّدخل القومي.

و لقد عرفت الجزائر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي عجزا في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط، لكون الجباية البترولية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة مقارنة بالإيرادات العادية، و مع نهاية الثمانينات واجهت سياسة الإصلاح الاقتصادي في

الجزائر ثلاثة أنواع من الاختلالات:الاختلال المتزايد في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم، العجز المتزايد في الموازنة العامة، نتيجة نمو حجم و نسبة الإنفاق العام من جهة، و قصور الموارد المالية لمقابلة الزيادة في الإنفاق العام من جهة أخرى، مما أدى إلى الاعتماد على وسائل تمويل تضخميه عن طريق زيادة الاقتراض الحكومي أو الإصدار النقدي.

أولا: مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود محددات او عوامل تؤثر على عجز الموازنة العامة في الجزائر ومعرفة مدى تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة كل متغير وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي، ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي الآتي: **ما هي أهم محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر؟**

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

1. ماهي أهم المتغيرات المؤثرة على عجز الموازنة في الجزائر؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والمتغيرات المحددة للعجز ؟
3. هل توجد علاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة العامة والمتغيرات المفسرة لها ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التأكد من مدى صحة الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة المتغيرات المفسرة لها.
2. توجد علاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة والمتغيرات المفسرة لها؟

ثالثا: أهمية الدراسة:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة على المستوى العالمي واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثير المباشر المتعددة على الاقتصاد الوطني سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة على حد سواء، هذا الأمر يتطلب رسم إطار وحيثيات هذه المشكلة كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تشخيص العجز، الذي بلغته الموازنة العامة في الجزائر.

رابعا:أهداف الدراسة:

- تحديد أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر.
- معرفة التطورات الحاصلة في الموازنة **العامة** للجزائر خلال الفترة 1990-2016.
- تحديد الآليات والسياسات المتبعة من طرف الجزائر للتحكم في العجز المسجل في جانب الموازنة العامة.
- محاولة بناء نموذج يحاكي الاقتصاد الوطني لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على عجز الموازنة العامة وتطبيقه على الاقتصاد الكلي للجزائري؛

خامسا: مبررات الدراسة ومحدداتها

- بلوغ العجز في الموازنة العامة للجزائر أرقاما عالية خلال السنوات الأخيرة، استوجبت دراستها وتحديد أسبابه ومعالجتها.
- ضرورة وضع استراتيجية فعالة للتحكم في العجز المستمر، والدائم في الموازنة العامة في الجزائر.

سادسا: منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة من 1990-2016م، كما اتبعت الدراسة اسلوب الاقتصاد القياسي في تقدير وتقويم معلمات النموذج حيث يتم ايجاد نتائج العلاقات بين العجز في الموازنة والمحددات الاقتصادية الكلية محل الدراسة خلال الفترة المحددة باستخدام برنامج الـ -Eviews.

سابعا: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي عالجت موضوع الموازنة العامة أو أحد شقيقاتها (الإيرادات أو النفقات)، والتي حصرت في معظمها أسباب العجز إما لارتفاع النفقات العامة،

أو لضعف الإيرادات العامة، أما الدراسات التي سلطت الضوء على محددات العجز في الموازنة العامة فهي قليلة وبخاصة في ما يتعلق بالجزائر. ومن بين الدراسات السابقة نذكر:

- الدراسات العربية

1.الحصري،2010، عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الأردن(دراسة تطبيقية) بحث مقدم لمجلة دراسات العلوم الادارية العدد1-2013، هدفت الدراسة الى معرفة أثر العجز في الموازنة العامة على سعر الفائدة في الأردن،خلال الفترة 1996-2008، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي لطريقة المربعات الصغرى العادية لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع في" معدل الفائدة "والمتغيرات المستقلة(عجز الموازنة، اجمالي الانفاق العام، عرض النقد الحقيقي، مستوى الأسعار.) خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وسعر الفائدة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من البنوك التجارية مما قلل الإنفاق الاستثماري وهذه اشارة الى أثر المزاحمة الداخلية، أوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة الأداء الحكومي لتجاوز النتائج السلبية في الاقتصاد الأردني.

2. دراسة عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013، بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الماجستير 2014، هدفت الدراسة على التعرف على حجم الإيرادات والنفقات العامة ومن ثم تحديد قيمة العجز المالي لها خلال الفترة الزمنية للدراسة ومدى تأثير معدل النمو الاقتصادي بذلك، استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر عجز الموازنة على معدل النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام الاحصائي EViews7، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة " الايرادات المحلية، الايرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية" والمتغير التابع " معدل النمو الاقتصادي" حيث خلصت الدراسة الى وجود علاقة

ذات دلالة احصائية سالبة بين الايرادات المحلية ومعدل النمو الاقتصادي وموجبة بين كل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية ومعدل النمو الاقتصادي.

حيث خلصت الدراسة الى ضرورة اعتماد موازنة مرتكزة بشكل أساسي الامكانيات المتاحة فقط، والعمل على ترشيد الانفاق العام بما يناسب الايرادات المحلية المتاحة، وعدم تجاوز نمو النفقات لمعدل نمو الايرادات، توجيه الانفاق العام بشكل أساسي الى القطاعات الأكثر كفاءة.

3. دراسة أولاد العيد، 2002-2003 دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة، والعجز في الموازنة للدولة حالة الجزائر بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير2003:

هدفت الدراسة إلى الإحاطة بالعوامل المؤثرة في تحديد عجز الموازنة العامة في الجزائر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الكمّي لمناسبته وبناء نموذج قياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة، ونفقات التسيير والنفقات الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي، وإلى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة، والنفقات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

- الدراسات الاجنبية

1.(Oks, 1987) , '' public sector deficit in Argrntina: Measurement & macroeconomic effect'' .

هدفت الدراسة الى تحديد الآثار المترتبة على العجز في الموازنة وصعوبات قياسها في الاقتصاد الأرجنتيني خلال فترة الدراسة "1960-1985"، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع في اجمالي الناتج المحلي، والمتغيرات المستقلة في" التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي، حجم الادخار، الاستثمار، الميزان التجاري".

توصّلت الدراسة إلى أنّ العجز في الموازنة يؤدي إلى آثارا سلبية على الاستثمار نتيجة زيادة التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي والاختلال في التوازن الخارجي، كما توصلت الى أنَّ العجز في الموازنة له اثر سلبي على الاستهلاك الخاص في الأرجنتين.

أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية اقتصادية للحدّ من عجز الموازنة والتقليل من آثارها السلبية على مكوّنات الاقتصاد الأرجنتيني.

2.Hwang (1995), "Real budget deficit & economic activity".

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز الحقيقي في الموازنة على النشاط الاقتصادي من خلال التحليل الاقتصادي القياسي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع بإجمالي الناتج المحلي، والمتغيرات المستقلة في" الايرادات العامة، والنفقات العامة، سعر الصرف الحقيقي، التكوين الرأسمالي."

توصلت الدراسة إلى أنّ زيادة العجز الحقيقي في الموازنة قد زادت القيمة الحقيقية للديون التي عُقِدَت من قبل الجمهور مما ينعكس على الاستهلاك، وكذلك كان له أثر ايجابي على الناتج والثروة وعملت على تعزيز النشاط الاقتصادي.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الدولة لإجراءات تحلّ من مشكلة عجز الموازنة مع المحافظة على قوة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال اصلاحات هيكلية في الاقتصاد.

Buchanan (1996) , "Debt, deficit & fiscal policy".3.

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز في الموازنة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، وأثر الديْن العام والسياسة المالية على اجمالي الناتج المحلي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن على الاقتصاد الأمريكي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة الى أنَّ العجز في الموازنة يرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من نمو استهلاك السلع المعمرة، كما يزيد من نمو الاستثمار في المعدّات.

أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على ما أسماه الباحث عجز الموازنة الايجابي للحفاظ على النتائج الايجابية المترتبة عليه، مع تقييمه من فترةٍ لأخرى.

4.Neyapti(1997), " Budget deficit & inflation ".

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز في الموازنة على التضخم في "54" دولة متقدمة ونامية على مدار عقديْن من الزمن(الثمانينات والتسعينات)، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي

لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثّل المتغير التابع في التضخم والمتغير المستقل في العجز في الموازنة.حيث خلصت الدراسة إلى أنّ عجز الموازنة له أثر ايجابي على اتجاه التضخم في الدول المتقدّمة والنامية على حدّ سواء.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الدولة لإجراءات اقتصادية من شأنها أن تقلّل من حجم التضخّم بالإضافة الى حلّ مشكلة عجز الموازنة، مع الحفاظ على نفس الأثر.

ملخص مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

ما أضافته هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت دراسة عجز الموازنة العامة في الجزائر ومحدداتها عن طريق دراسة قياسية، حيث تم اختيار عجز الموازنة كمتغير تابع والعوامل التي تؤثر عليه كمتغيرات مستقلة، وقياس مدى تأثير المتغيرات مجتمعة على عجز الموازنة العامة باستخدام برنامج الـــ Eviews وبناء النموذج الأمثل لعجز الموازنة العام.

ثامنا: صعوبات الدراسة

إن من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث في تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث القياسي، عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعا في بلد ما من جهة وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الاحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، وهناك صعوبات أخرى تتمثل في:

- عدم تجانسها المعطيات في بعض الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري.

تاسعا: هيكل البحث

تم تقسيم دراستنا الى فصلين رئيسين: الجانب النظري يشمل الفصل الأول، أما الجانب التحليلي القياسي فيشمل الفصل الثاني حيث:

الفصل الاول: تطرقنا فيه الى الجانب النظري لعجز الموازنة العامة، من خلال تقسيمه الى مبحثين، المبحث الاول تم التطرق الى مفاهيم حول الموازنة العامة، ماهيتها والتطرق الى

الايرادات والنفقات العامة، والمبحث الثاني تم التطرق فيه الى عجز الموازنة العامة مفهومها والعوامل المؤدية لحدوثه وطرق تمويل العجز.

وفـي الفصـل الثـاني: تـم التطـرق الـى الدراسـة التحليليـة القياسـية لمحـددات عجـز الموازنـة العامة في الجزائر وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) خلال الفتر 1990-2016، حيث تم تقسيم الفصل الى مبحثين، تناولنا في المبحث الاول عجز الموازنة العامة في الجزائر، اما المبحث الثاني فقمنا بتطبيق منهجية ARDL وذلك من خلال تحديد متغيرات الدراسة ودراسة إستقراريتها وتقدير النموذج.

وفـــي الاخيـــر تـــم التوصـــل إلـــى مجموعـــة مـــن الاســـتنتاجات والتوصـــيات.

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لعجز الموازنة العامة

المبحث الاول: مفاهيم حول الموازنة العامة.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول عجز الموازنة.

تمهيد

لقد أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية، التي تستند على مبدأ الأولويات وتأخذ في حسبانها العوامل المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبالتالي فإن الموازنة العامة ليست مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط، وإنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة، لذلك فقد أولى هذا التنظيم المالي أهمية كبيرة من طرف علماء المالية المعاصرين، وتوالت الدراسات التي تحاول الإحاطة بمختلف جوانب الموازنة العامة القانونية أو المالية أو الاجتماعية.....الخ.

غير أن الاهتمام لم يكن وليد هذا العصر بل هو امتداد لدراسات قام بها عدة مفكرين كان لهم آراء متعددة حول الموازنة العامة للدولة، وجوانبها المختلفة، بما في ذللك حالتها المالية، أي ما إذا كانت الموازنة في حالة توازن أو في حالة عجز أو فائض، ومدى أهمية هذه الحالة على الاقتصاد الوطني.

لذلك نحاول في هذا الفصل التطرق الى الموازنة العامة أولا، ثم العجز ثانيا في مبحثين.

المبحث الأول: مفاهيم حول الموازنة العامة.

المبحث الثاني: مفاهيم حول عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة بشقيها الايرادات العامة والنفقات العامة أدوارا مهمة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى الثقافية والأمنية.

وفي هذا المبحث سنتناول العناصر التالية:

- ماهية الموازنة العامة للدولة
- الإيرادات العامة للدولة
- النفقات العامة للدولة

المطلب الأول : ماهية الموازنة العامة للدولة

تطرقت معظم الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وكافة جوانبها، تعبير الموازنة العامة بدلا من التسمية الشائعة الميزانية العامة؛ ولعل الهدف من وراء هذا التعديل هو التفريق بين الموازنة العامة للدولة والميزانية المعروفة في المشروعات التجارية، لذلك سنتناول لفظ الموازنة العامة بدلا من الميزانية العامة خلال الدراسة.

أولا: مفهوم الموازنة العامة وأهدافها

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة للدولة تناولتها عدة دراسات في المالية العامة في العصر الحديث، ومنها:

- وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية.[1]
- وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.[2]
- تلخيص لمختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، خلال سنة محددة.[3]

[1] Jean Longatte, paseal vanhove, chritophe viprey, Economie Générale. 3 édition, paris: DUNOD, 2002, P90.

[2] جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004، ص34.

[3] Paul A. Samuelson, William D. Nordhqus, Economie. Seiziéme edition, paris: ECONOMICA, P645.

- والموازنة العامة هي خطة تعرض المتطلبات النقدية للحكومة لفترة زمنية محددة في المستقبل، عادة سنة فهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع.[1]
- هي برنامج مالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق اهداف محددة وذلك في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة.[2]

أهداف الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة هي اداة المالية العامة في تحقيق الاهداف المالية والسياسية للحكومة والاهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن توضيحها في الآتي:

1 الهدف المالي للموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الاداة التي تعكس المركز المالي للدولة، بالتالي فإن ضرورة تحقيق تساوي النفقات مع الايرادات العامة، أي تحقيق مبدأ توازن الموازنة. وكان الهدف من جباية الايرادات وانفاقها هو هدف مالي، ومع توسع دور الدولة الي الدولة المتدخلة، واتسع كذلك نطاق النفقات العامة ليشمل المدفوعات التحويلية والاستثمار العام كما اتسع نطاق الايرادات العامة ليشمل ايرادات الدولة من الاستثمار العام والقروض الخارجية والداخلية فالإيرادات والنفقات لم تعد ايرادات ونفقات الدولة الحارسة وقد ترتب على هذا اتساع نطاق المالية العامة واهدافها التي يجب تحقيقها من خلال الموازنة العامة فأصبحت الموازنة العامة عبارة عن بيان تفصيلي بكافة تقديرات ايرادات الدولة ونفقاتها، ولم يعد الهدف المالي (توازن الموازنة) هو الهدف الوحيد للمالية العامة اذ اعطيت الاولوية الي تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية حتى تطلب الامر عدم توازن الموازنة العامة وحدوث عجز او فائض.

[1] سليمان اللوزي، فيصل مراد، ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،1997، ص 14.

[2] قطب ابراهيم محمد، النظم المالية في الاسلام، ط4، الهيئة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1996،ص167.

2- الأهداف الاقتصادية:

بعد الاتساع الذي حصل في نطاق دور الدولة تحملت المالية العامة عبء تحقيق الاهداف الاقتصادية كإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية والاستقرار والنمو الاقتصادي، واستخدمت الموازنة العامة كأداة في تنفيذ السياسة المالية من أجل تحقيق الاهداف المذكورة، ففي فترات الرواج والازدهار يتم استخدام سياسات مالية مقيدة تكون فيها الموازنات العامة في حالة فائض من اجل سحب القوة الشرائية وتخفيض الطلب الكلي، وبذلك يقلل من اضرار التضخم. أما في فترات البطالة والركود او الكساد فان السياسات المالية تكون سياسات توسعية يتم تنفيذها من خلال موازنات عامة في حالة وجود عجز، وذلك بهدف نقل الاقتصاد الى مستوى الاستخدام الكامل والاستقرار هناك ومن ثم يأتي دور الدولة في استخدام السياسة المالية الهادفة أي تحقيق النمو الاقتصادي.

3- الأهداف الاجتماعية:

فالتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل، فالتوازن الاجتماعي يمكن ان يتحقق من خلال الموازنة العامة وفي حالة الحصول على الايرادات من الضرائب المباشرة التصاعدية التي يتحمل عبوها ذوي الدخول الكبيرة، واستخدامها في بعض أنواع النفقات العامة التي يستفيد منها ذوي الدخول الصغيرة، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي واعانات السكن والتعليم المجاني الخدمات الصحية وغيرها، وهذا بدوره يقود الى اعادة توزيع الدخل القومي. كذلك يمكن استخدام الموازنة العامة كوسيلة للتوجيه الاجتماعي، لتقدم بعض الاعفاءات الضريبية او العلاوات العائلية او منح بعض الحوافز التي تشجع على زيادة النسل.

ثانيا: قواعد الميزانية العامة للدولة

تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة الى أربعة قواعد أساسية هي:

1- قاعدة السنوية:

يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الايرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة تحدد بسنة واحدة، قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.

"أي أن الميزانيات العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى، حيث تجدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الموازنات من طرف السلطة التشريعية لإجازاتها والعمل بها".[1]

غير أن هذه القاعدة لا تخلو من بعض الإستثناءات، حيث يتم الخروج على مبدأ سنوية الموازنة في عدد من الحالات من بينها.

- الموازنات الشهرية ،موازنة الدورة الاقتصادية، الإعتمادات الإضافية/ الدائمة/ المتنقلة.

2- قاعدة الشمولية:[2]

يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات دولة دون إنقاص أي جزء منها، وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات، وهي تتضمن مبدئين أساسيين:

- ✓ مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.
- ✓ مبدأ تخصيص النفقات ونعني بها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الانفاق الحكومي.

وكغيرها من قواعد الموازنات العامة؛ يصعب تطبيق هذه القاعدة في حالات خاصة، من بينها:[3]

- موازنات الدولة الاتحادية.
- الموازنات الملحقة والموازنات المستقلة.

[1] جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص87.

[2] Piere Lalumiere, finances publiques. Paris: Ed Armand colin, 1973,p 68.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 582.

3- قاعدة وحدة الموازنة

يقصد بها أن يتضمن مشروع الموازنة العامة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدرة تفصيليا في وثيقة واحدة، الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة، ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياستها المالية.

حيث أن هذه القاعدة لا تخلو من بعض الاستثناءات، وأهم هذه الحالات هي:[1]

الموازنات الملحقة؛ الموازنات المستقلة؛ الحسابات الخاصة على الخزانة.

4- قاعدة توازن الموازنة

يقصد بها أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان، ولقد كانت هذه القاعدة في ظل الفكر التقليدي تعني التوازن الكمي أو الحسابي، بمعنى أن تكون نفقات الدولة في حدود مواردها العادية، ورفض حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة للدولة

الإيرادات العامة هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة، فتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، وتقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية، ومن أهم المصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة المعاصرة نذكر أهمها:

1-**الضرائب:** تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة، التي تعتمد عليها الحكومات المعاصرة في تغطية جانب كبير من نفقاتها العامة، حيث تنقسم الضرائب الى عدة أنواع، نذكر بعضها في النقاط التالية: [2]

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 591-592

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي. القاهرة، مكتبة زهراء الشروق، 1997، ص 263.

- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال: الضرائب على الأفراد هي التي تفرض على الشخص في حد ذاته، أي أنه في هذه الحالة يعتبر الشخص في حد ذاته هو وعاء للضريبة، أما الضرائب على الأموال فتفرض على رأس المال.

- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية: يقصد بالضرائب التوزيعية، الضرائب التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي، على أن يوزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضرائب القياسية فهي الضرائب التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي.

- الضرائب العينية والضرائب الشخصية: الضرائب العينية تكون على إجمالي الدخل أو رأس المال، أما الضرائب الشخصية فهي التي تأخذ مصدر الدخل بعين الاعتبار، وتتعدد بتعدد مصادر الدخل، وتفرض بأسعار متزايدة.

- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: الضرائب المباشرة يتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم إسمية، ومن المستحيل نقل عبئها، وتفرض سنويا (ضرائب الدخل)، أما الضرائب المباشرة هي التي يتم تحصيلها من المبيعات والضرائب الجمركية.

2- **الرسوم والإتاوات:** ويقصد بالرسم المبلغ المالي الذي يدفعه الفرد جبرا مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة كرسوم التعليم ،والرسوم القضائية، ورسوم جواز السفر....الخ

أما الإتاوة فهي مبلغ من المال الذي تحدده الدولة، ويدفعه أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به المصلحة العامة، فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة؛ تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم.[1]

3- إيرادات الدولة من ممتلكاتها(الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وينقسم إلى قسمين:

[1] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001، ص 101.

- **دومين عام:** يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، مثل الطرق، والحدائق العامة.....الخ
- **دومين عام:** يراد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع للقانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره.

4- القروض العامة: وهي المبالغ النقدية التي تقرضها الدولة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو الهيئات الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القروض.

5- الإصدار النقدي: وهو كمية النقود الجديدة التي تقوم الدولة بإصدارها من أجل تمويل احتياجاتها التمويلية، وهو أسلوب يتسبب عادة في انتشار موجات تضخمية، إذا لم يصاحبه وجود عوامل إنتاج عاطلة.

المطلب الثالث: النفقات العامة

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزاً في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر.

1- تعريف النفقات العامة

" النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة."

وتعرف أيضا بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام"

العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها)

يمكن من التعرفين السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة وهي:

-النفقة العامة مبلغ نقدي؛

-النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام؛

-النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة؛

2- تقسيمات النفقة العامة

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:

2-1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي، ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة:[1]

- معيار المقابل: النفقة الحقيقية هي التي تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمة الصحية، والنفقات التحويلية هي النفقات التي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.
- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: النفقة الحقيقية هي التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي أما التحويلية فهي لا تؤدي إلى هذه الزيادة.
- معيار من الذي سيقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: تعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية، وتكون النفقات تحويلية إذا كان الأفراد هم الذي يقومون بالاستهلاك المباشر لها.

2-2-النفقات العادية والنفقات غير العادية:[2]

النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنظم سنويا مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وكل النفقات الإدارة اللازمة لتسيير الإدارة العامة.

النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة، فهي نفقات لا تتميز بالدورية وتحدث بشكل غير منتظم وتنفق بصورة عرضية ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا، لذلك تسمى بالنفقات الاستثنائية، مثل حالات الحروب وحالات انتشار الأوبئة الطارئة وحدوث كوارث طبيعية...الخ،

[1] عطية عبد الحليم صقر، مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي. القاهرة: جامعة الازهر، 1996، ص63-64

[2] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007، ص84.

2-3 **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** يقسم الإنفاق العام وفق هذا التصنيف إلى مكونات أربعة. أولها الإنفاق على الخدمات العامة؛ وتشمل الخدمات الإدارية والمالية للحكومة وحفظ العدالة وإدارة الشؤن الخارجية للدولة وثانيها الإنفاق على الدفاع ولأمن، وثالثها الخدمات الاجتماعية وتتضمن خدمات التعليم، والصحة، والقسم الرابع هو الإنفاق على الخدمات الاقتصادية.

2-4 **التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي يكون الهدف والغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل خدمات النقل والمواصلات...

و يعرف هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، لأنها تؤدي الى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل أيضا الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.

3 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات اقتصادية منها:

3-1 تأثير النفقات على الاستهلاك: يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات.

3-2 تأثير الإنفاق العام على الإنتاج: تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية:[1]

-تؤدي النفقات الرأسمالية إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.

-تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية....، إلى زيادة الناتج القومي الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية، القاهرة، مطبعة العمرانية،1988، ص ص 267-268.

– تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية.

– تؤدي النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة وتحقيق الاستقرار، إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية.

3-3 التأثير على توزيع الدخل: حيث أن النفقات العامة على خدمات ومشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض، تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخول المنخفضة.

3-4 التأثير في مجال مكافحة البطالة: زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف، واستيعاب بعض العاطلين عن العمل.

المبحث الثاني: مفاهيم حول عجز الموازنة العامة

تمهيد

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا في الاقتصاديات الحديثة، ويتم تناوله عادة حين الحديث عن السياسات الاقتصادية، وتقييم الاداء الحكومي وكفاءته، حيث يعتبر كمقياس لتقييم أثر الموازنة العامة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى في المدى القصير، وكذلك في التعرف على طرق تمويل العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشد الموارد في دول العالم الثالث.

وللإلمام أكثر بالعجز ومفهومه، وطرق تمويله، والآثار الاقتصادية للوسائل المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة، نتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة والعوامل المؤدية لحدوثه وطرق تمويله.
- المخاطر والآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة على المستوى العالمي من اهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثير المباشرة المتعددة على الاقتصاد القومي سواء في الدول النامية او المتقدمة على حد سواء، هذا الأمر يتطلب رسم اطار وحيثيات هذه المشكلة وإجاد سبل وسياسات لمعالجة تأثيراتها والقضاء عليها.

أولا: تعريف عجز الموازنة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها فيما يلي:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة"[1]
- عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية، أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية.[2]
- يقصد بالعجز الموازني زيادة إجمالي النفقات العامة على الإيرادات العامة، والعجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلين أحدهما يكون العجز هيكليا أي ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة والثاني أن يكون العجز مؤقت أي ناتجا عن إتباع إحدى السياسات التي يتم اختيارها للإحداث هذا العجز في الموازنة العامة.[3]
- ويعرف:" العجز الموازني هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها. "[4]

ثانيا: أنواع عجز الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر أهمها فيما يلي:[5]

1. **العجز الجاري:** هو ذلك الفر ق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية
2. **العجز الاساسي:** يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق، بمعنى ان الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية، وليست حالية .

[1] عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة الاردنية، مجلة أفاق الاقتصادية،مجلد22 العدد87 الامارات العربية 2001،ص52.

[2] صندوق النقد الدولي، معهد صندوق النقد الدولي، الميزانية والتحليل المالي الكلي، واشنطن 1989ص8.

[3] راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر، (أسباب وحلول)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، 2012

[4] Jen-yves capul، Olivier Garner ،Edition HATIER dictionnaire déconmie et e sciences sociales, paris2002,p29

[5] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربي. 2003.ص77.

3. **العجز التشغيلي:** هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار.

4. **العجز الهيكلي:** يتمثل في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة واللحاق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى انه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.

5. **العجز الشامل:** هو ذلك العجز الذى يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث يحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لحدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة، ولعل أبرزها سببين رئيسين، يظهر لنا من خلال التباين الحادث بين زيادة ونمو النفقات العامة للدولة من جهة وتراجع الايرادات العامة من جهة ثانية، بمعنى أن السبب الاول للوقوع في عجز الموازنة العامة راجع إلى النمو المتزايد للنفقات العامة، أما السبب الثاني فيعود إلى تباطؤ نمو وزيادة الإيرادات العامة وذلك مقارنة بالنفقات العامة.

أولا: العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة

بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة أصبحت الدولة تتدخل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأضحت النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في

تحقيق مختلف أهدافها، فبزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزه: [1]

1- زيادة أعباء الديون العامة المحلية و الخارجية: لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات وهذا بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها أن تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية،[2]فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة، فيتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون.

2- تزايد النفقات العامة جراء زيادة الانفاق العسكري: تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية .[3]

3- اتساع نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص.

---

[1] رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر،سوريا،2000،ص ص93-95

[2] لحسن، دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية –العدد14ديسمبر 2013ص106.

[3] رمزي زكي، علاج عجز الموازنة للدولة، مرجع سابق ص 95.

4- الأزمات الاقتصادية: تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي.[1]

5- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك: كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

6- سياسة التمويل بالعجز: وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجز عن هذه السياسة زيادة السعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

7- زيادة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية: كالإسكان مثلا والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي.

ثانيا: العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في الدول النامية، حيث يمكن أن نلاحظ منها مايلي:

1 - اختلال الجهد المالي وضعف الجهد الضريبي:

يشكل الضعف في الجهد الضريبي(الحصيلة الضريبية) مظهرا سلبيا لدى معظم الدول النامية، ويمكن قياس هذا الضعف من خلال مفهوم الطاقة الضريبية، والتي تعرف بأنها القدرة الإنتاجية

[1] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ،أطروحة دكتورة، 2014كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 156.

للاقتصاد القومي على أساس الأسعار الجارية مطروحا منها الاستهلاك الأساسي، أو بمعنى آخر الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون المس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب،"وتقاس بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجاوز هذه النسبة في البلدان الصناعية الكبرى (الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD) ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للبلدان النامية (% 38 من إجمالي الناتج المحلي مقابل % 18 من الناتج المحلي).[1]

وتتوقف الحصيلة الضريبية على عدة عوامل مثل: مستوى الدخل القومي وتوزيعه، وطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الهوة بين الشرائح الاجتماعية، كما تتوقف على الأهداف الآنية والمستقبلية للسياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

2- الاختلال في الهيكل الضريبي: يلاحظ في الدول النامية ارتفاع نسبة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والإنفاق والتجارة الخارجية، ذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد بشكل أساسي على ضرائب الدخل من العمل أو الربح من الملكية أو فوائد الثروة ورأس المال، فقد بينت دراسة على 86 دولة نامية إلى اعتماد هذه الدول بشكل مكثف على الضرائب المتأتية من التجارة الخارجية، وخاصة الضرائب المتعلقة بالواردات، ويعود ذلك إلى عدم التنوع في القاعدة الإنتاجية، كما يعود إلى سهولة هذا النوع من الضرائب، وكذلك إلى ازدياد دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول العربية وانفتاحها على العالم الخارجي [2]

3- جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية: تعاني معظم الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا من جمود في النظام الضريبي؛ وعدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، كما تنتشر في الدول النامية ظاهرة عدم العدالة في نظمها الضريبية، حيث تتركز معظم الجبايات الضريبية على أصحاب الدخل

[1] فيتو تانزي وهاول زي،" البلدان النامية والسياسة الضريبية"، **سلسلة قضايا اقتصادية** (27)، واشنطن، صندوق النقد الدولي،2001 ، ص03.

[2] ناجي توني، **الاصلاح الضريبي** .سلسلة **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث عشر، الكويت :المعهد العربي للتخطيط، 2007، ص ص 05-06.

المحدود، بل وتتركز في كثير من الأحيان على ضرائب المداخيل الشخصية الصغيرة، كما يلاحظ غياب العدالة لجهة أوعية الضريبة، حيث تظهر الضرائب على الرواتب والأجور بنسب عالية جدا، فيما لا تظهر الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال والمداخيل من المهن الحرة.

4- ضعف الجهاز الإداري: ومن ضعف بنيوي في الجهاز الإداري، وعدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام، ما يؤدي إلى نقص المعلومات والبيانات الإحصائية، الأمر الذي ينتج عنه المزيد من عمليات التهرب الضريبي، علاوة على الفساد وانتشار ظاهرة الرشوة، وهي مسائل تؤدي في مجملها إلى إعاقة مشاريع الإصلاح الضريبي.[1]

5- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية: من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية[2]

6- ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة: تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيراد من إيرادات الموازنة العامة للدولة.[3]

---

[1] ناجي توني، مرجع سابق، ص06 .

[2] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص206 .

[3] رمزي زكي، مرجع سابق، ص99 .

يتبين لنا مما سبق أن ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن نتاج لمجموعة مركبة من العوامل يرجع جزء منها إلى جانب الإيرادات لذلك لا يمكن حصر العجز في جانب من الجوانب.

المطلب الثالث: طرق تمويل عجز الموازنة العامة وتأثيرات العجز في الموازنة العامة

أولا: طرق تمويل عجز الموازنة العامة

من المعروف أن القطاع الحكومي يقوم بتمويل نفقاته مستخدما في ذلك عددا من الوسائل يعكسها ما يسمى بقيد الميزانية أو قيد الميزانية، وهو قيد يصور العلاقة بين التدفقات المالية الداخلية الى القطاع الحكومي والخارجة منه، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:[1]

$$BD=(G-T)=dB+dC$$

BD: مقدار العجز الإجمالي؛ أي إجمالي النفقات الحكومية النقدية (G)، مطروحا منها إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية (T).

dB : حصيلة القروض الجديدة المقدمة للحكومة من القطاع الخاص

dC: النقود المصدرة حديثا للمساعدة في تمويل العجز.

فإذا مول الإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة العادية فقط، **dc = dB =0**، فإن الموازنة العامة تكون في وضع توازن؛ أما إذا أخذ أحد المتغيرات dC، dB قيمة موجبة فإن الموازنة العامة تمون في حالة عجز، لذلك سنتناول مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في العناصر التالية:

❖ التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة

ينبغي التفرقة بين الإقتراض الذي يؤدي إلى تخفيض في القوة الشرائية في يد الجمهور، والاقتراض الذي لا يؤدي إلى ذلك؛ وعلى هذا الأساس نفرق بين ثلاث انواع من الاقتراض المحلي:

1- الاقتراض من الجهاز المصرفي

ويتمثل في الاقتراض من البنك المركزي ومن البنوك التجارية.

[1] فتحي خليل، الخضراوي، العجز المالي والسياسة النقدية في مصر، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، 17،العدد الرابع، شتاء 1989.

أ/ الاقتراض من البنك المركزي:

ويمكن القول بأن الاقتراض من البنك المركزي ليس له أثر انكماشي مباشر على الطلب الكلي؛ لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الإئتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة؛ ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.[1]

والزيادة في عرض النقود المتضمنة في تمويل عجز الموازنة يمكن أن تكون أكثر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل المتولد من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وفي هذه الحالة فإن محاولة الوحدات الاقتصادية التخلص من الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تؤدي إلى رفع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية؛ وهو ما يطلق عليه **بضريبة التضخم**، وهو ما يزيد أيضا من سوء ميزان المدفوعات،[2] اما اذا كان الاقتراض من البنك المركزي لتمويل مدفوعات الحكومة في الخارج، فهو يزيد من مطلوبات البنك من الحكومة في الوقت الذي يقلل فيه من صافي الأصول الأجنبية لديه وبالتالي لا يؤثر في عرض النقود.[3]

ب/ الاقتراض من البنوك التجارية

تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلبيا على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطيات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض، فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص،**اي مزاحمة القطاع الخاص**؛ وهو ما يزيل

---

[1] عبد الرزاق، الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1997، ص134

[2] لبني محمد عبد اللطيف أحمد، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز الموازنة العامة في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في الاقتصاد، جامعة القاهرة 1990،ص146

[3] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي مرجع سابق، ص146.

الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص، لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية.

2- الاقتراض من القطاع غير المصرفي

يكون لهذا النوع من الإقتراض أثرا إنكماشيا في الطلب الخاص، الذي يتميز بمحدودية موارده المالية خاصة في الدول النامية، كما يعتقد بعض الإقتصاديين أن فكرة الإقتراض هذه، تؤثر على المدخرات التي يمكن أن تتاح للإستثمار من قبل القطاع الخاص، ومن المحتمل أن يترتب على قيام الحكومة بالإقتراض من الأفراد، إرتفاع اسعار الفائدة ومن ثم ينخفض حجم الإستثمار.[1]

❖ التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة

ويأخذ أحد أشكال المنح والقروض الميسرة أو التفضيلية، والقروض التجارية.[2]

1. **المنح:** و يمكن ان تأخذ شكلا نقديا كما يمكن ان تكون في صورة سلع مادية، تباع هذه الأخيرة محليا و المقابل النقدي المحصل عليه يستعمل في تغطية العجز.

2. **القروض الميسرة أو التفصيلية:** و تمنح من قبل دول او مؤسسات دولية لمواجهة نفقات مشروعات محددة، بمعدلات أقل من تلك السائدة في السوق، وتتميز بأن لها فترة سماح وفترة سداد طويلتان نسبيا.

3. **القروض التجارية الاجنبية:** وتأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وهي قروض طويلة المدى و تخصص لأغراض محددة أو عامة.

ثانيا: مخاطر وتأثيرات العجز في الموازنة العامة

لم يسبق أن شهد موضوع السياسة الاقتصادية نقاشا كبيرا خلال العشرية الاخيرة، مثل موضوع عجز الموازنة العامة والآثار الناجمة عنه، وبالرغم من الفروق الموجودة بين مختلف الاقتصاديات الا ان معظم الاقتصاديين يتفقون حول الآثار الضارة التي يسببها العجز والتي يمكن ان تكون مدمرة.

[1] محمود يونس واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، بدون طبعة، ص 193.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 133.

1- علاقة العجز بالتضخم

بالرجوع الى قيد الموازنة يمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي:

$$G - T = dC + dB$$

وتوضح هذه المعادلة تأثير عجز الموازنة العامة على رصيد النقود عالية القوة والتي تدعى صك النقود، والتي تعتبر من أهم طرق تمويل عجز الموازنة العامة، وأكثرها إثارة للجدل.

ونفترض أن ثمة عجزا قد حدث في الموازنة العامة للدولة، ولأي سبب من الاسباب، وأن هذا العجز من الممكن تسويته، أو تمويله، إما من خلال إصدار نقدي جديد عن طريق البنك المركزي، أو من خلال طرح الحكومة لمجموعة من السندات، بقيمة هذا العجز كي يشتريها القطاع الخاص.

وهناك فرضية سائدة فحواها أن هذا النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة المعروض النقدي، وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الانفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود، والسبب في ذلك هو أن إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تعتب ثابتة في المدى القصير، ومن ثم فإن قيمها الحقيقية تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية، وفي نفس الوقت فإن التزامات الحكومة المتمثلة في أوجه الإنفاق العام المختلفة غالبا ما تكون بالقيم الحقيقية، مما يعني أن الإنفاق بالقيم الاسمية يرتفع بالتزامن مع الزيادة في الأسعار، وحتى لو تمت مساواة الإيرادات العامة مع النفقات العامة في المدى الطويل، فإن هيكل التباطؤ في الموازنة الحكومية تخلق عجزا بالقيم الحقيقية، وكذلك بالقيم الاسمية في وجود التضخم.[1]

والواقع أن زيادة الكتلة النقدية قد أصبح إجراء تلجأ إليه الحكومات عن قصد في كثير من الاحيان من اجل تأمين ايرادات للموازنة على المدى البعيد، وسوف نوضح العلاقة بين العجز وازدياد الكتلة النقدية، في العناصر التالية:

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق ص ص 146-147

أ- نقدنة الدين الحكومي(نقدية العجز الموازني)

يعتبر تمويل عجز الموازنة العامة من خلال إصدار السندات الحكومية هو الخيار الأفضل، لأنه بمثابة تمويل غير تضخمي، حيث يتمحص عن بيع هذه السندات تحويل جانب من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع العام، فينخفض من ثم الطلب الاستهلاكي والاستثماري، لدى القطاع الخاص بقدر مساو لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات،...

من الممكن أن ينجم عن الزيادة في الدين الحكومي زيادة في الكمية المعروضة من النقود من خلال العملية التي تسمى نقدية الدين، والتي يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء الدين الحكومي، وإصدار كمية من النقود مساوية لقيمة هذا الدين، وهذا يزيد من احتياطات البنوك التجارية وتزيد معها الكمية المعروضة من النقود.[1]

بـ - ضريبة التضخم

إن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال خلق النقود، أي طبع الأوراق النقدية وإنفاقها، يمكن الدولة من السيطرة على موارد حقيقية، ذلك أن التوسع النقدي يقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، اي انه يخفض من القيمة الحقيقية لوحدات النقود المتداولة التي في حوزة الافراد والبنوك، هذا التخفيض الذي حدث في تلك القيمة ويؤول للحكومة يمكن اعتباره بمثابة ضريبة يقع عبؤها على كل من يملك نقودا، ولهذا كثيرا ما ينظر للتضخم على انه ضريبة مستترة.

وبهذا فان التضخم الذي ارتفع معدله بسبب طبع اوراق نقدية جديدة، له على الافراد نفس أثر الضريبة الاضافية؛ لأنه يقلل من ادخار الافراد ويقتطع جزءا من دخولهم ليذهب الى الحكومة مقابل النقود الاضافية التي طبعتها، وبالتالي فإن الحكومة تحمل الافراد عبئ تلك الزيادة في الانفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقة أقل ما كانت عليه من قبل.[2]

[1] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة، مرجع سابق ص ص 156-157

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر،2002،ص146

ويتوقف مقدار ضريبة التضخم على مستوى طلب الافراد على النقود المحلية وكلما ارتفع هذا المستوى (والذي يمثل وعاء هذه الضريبة) كلما احتاجت الدولة الى معدل اقل من التضخم لتمويل مقدار معين من العجز، وبالتالي كلما استطاعت ان تمنع الافراد من التهرب من هذه الضريبة (اي ان تقلل من حساسية الطلب على النقد المحلي بالنسبة لمعدل التضخم) كلما كان معدل التضخم الناتج من التوسع النقدي اقل.[1]

2- علاقة العجز بمزاحم القطاع الخاص

وانطلاقا من قيد الموازنة السابق الاشارة اليه، ولتوضيح الاثر الدي يحدثه تمويل الانفاق العام في نشاط القطاع الخاص، وفي ظل وجود اقتصاد عادي مثل الاقتصاديات السائدة في معظم دول العالم، أي بافتراض عدم وجود موارد نادرة مثل النفط، فإن النشاط الاقتصادي الحكومي وانطلاقا من قيد الموازنة يتم تمويله عن طريق ثلاث قنوات أساسية هي:

❖ الضرائب

اذا تم تمويل الانفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير قد يقرر تحويل هذه التكاليف أي المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وهكذا فإن أرباح القطاع الخاص ستبقى كما هي، والضرائب قد حمل أعبائها العاملون عن طريق ارتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، العمال بمقابل قد يطالبون بارتفاع معدلات الاجور بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع السلع والخدمات (معدلات التضخم) .

❖ خلق النقود او الاقتراض العام

البديل الآخر للضرائب كوسيلة لتمويل الانفاق العام هو لجوء الدولة الى التمويل عن طريق القروض العامة او الى الاصدار النقدي الجديد، وخلق النقود يقوم به عادة البنك المركزي نيابة عن الدولة، بينما تأخذ القروض العامة شكل قروض وتسهيلات مالية تقدمها

[1] لبنى محمد عبد اللطيف احمد، مرجع سابق، ص 55.

البنوك التجارية أو مؤسسات الاقراض الدولية، واما شكل سندات حكومية تصدرها الدولة للاكتتاب فيه.

ان تمويل عجز الموازنة عن طريق خلق النقود؛ يتضمن ضريبة مستترة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم التي يمكن ان تؤدي الى زيادة معدلات الضرائب المقتطعة من مداخيل الافراد، لأنها تقلل من ادخار الافراد وتقتطع جزءا من دخولهم ليذهب الى الحكومة مقابل النقود الاضافية التي طبعتها، وبالتالي فإن الحكومة تحمل الافراد غب تلك الزيادة في الانفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقية اقل مما كانت عليه من قبل لذلك يرى الاقتصادي "جونسون" ان ضريبة التضخم تكون مبررة لو أن تغيرات الانفاق الحكومي للناتج من خلال التضخم ادت الى تغيرات إجابيه في الاستثمار العام والى زيادة الاستثمار الكلي في المجتمع وبالتالي في الدخل القومي [1]

3- علاقة العجز بالدين العام وبميزان المدفوعات

❖ علاقة العجز بميزان المدفوعات

من المعلوم ان سياسة الموازنة المفرطة تساهم الى حد كبير في اختلال ميزان المدفوعات سواء بمراقبة او بدون مراقبة للتجارة الخارجية في البلاد، ففي اطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت فان زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنه ارتفاع في الطلب الداخلي الذي احتواه بواسطة الواردات مما يسبب تدهور في الحساب الجاري.[2]

وفي اقتصاد مفتوح، وعلى ضوء النفقات العامة يمكن ان يفسر الناتج الداخلي الخام، كما يلي:[3]

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$

وكذلك يعطينا الناتج الداخلي الخام، وعلى ضوء الموارد (المداخيل) المعادلة التالية:

$$Y=C+S+T.....(2)$$

[1] لبنى محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 57.

[2] عبد القادر باغوس، دراسة تحليلية لعجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1982-1997 رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999/1998، ص ص 158.

[3] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص165.

بطرح المعادلة (1)من المعادلة (2) نتحصل على:

$$(X-M)=(T-G)+(S-I)$$ او $$(M-X)=(I-S)+(G-T).....(3)$$

اي ان: **عجز الموازنة + عجز الادخار= عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.**

يتبين لنا ان عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعادل العجز الموازني مضافا اليه عجز ادخار القطاع الخاص، لكنها لا تبين وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري؛ ويؤيد الاقتصاديون الجدد لمدرسة كامبريدج، وعلى اساس عدد من الفرضيات السلوكية؛ ان عجز الحساب الجاري يحدد بعجز الموازنة العامة للدولة.

ويتم تفسير تأثير عجز الموازنة العامة للدولة على الحساب الجاري بكون الارتفاع في مستوى النفقات العامة له تأثير مضاعف يؤدي الى نمو الناتج الداخلي الخام، وبما ان المداخيل ترتفع، فينتج عنه ارتفاع في الطلب، فتزداد الواردات لأن العرض غير مرن على المدى القصير، ومن ثم ارتفاع الكتلة النقدية، ومنه تدهور الحساب الجاري، وتسجيل عجز جبائي، يترجم ارتفاع مستوى الطلب للسلع والخدمات التي كانت توجه عادة الى التصدير، مما يترتب عنه تدهور في الحساب الجاري في جانب الواردات والصادرات. [1]

يمكن القول ان هناك علاقة وثيقة بين العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة، والعجز الموجود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات باعتبار ان العجز الثاني هو غالب الأحوال صدى للعجز الاول.

❖ علاقة العجز بالدين العام

إذا اعتبرنا أن تغطية عجز الموازنة العامة للحكومة يتم أساسا بواسطة أذون وسندات الخزانة أهملنا تداول تلك الأذن والسندات في سوق الأوراق المالية، فإنه يمكننا اشتقاق العلاقة بين عجز الموازنة **BD** والدين العام **D** على النحو التالي:[2]

[1] كردودي صبرينة، المرجع نفسه، ص 166.

[2] المرسي السيد حجازي، إتساع نطاق الدين العام في دول العالم الاسلامي –المشكلة والحلول– ورقة مقدمة: للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي. جامعة ام القرى –مكة– محرم 1424هـ،ص 15.

$$BDt=\Delta D=Dt-Dt-1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

أي أن الاختلاف بين الدين العام في نهاية الفترة **(t)** مقارنة بالفترة **(t−1)** ينتج عن عجز يتحقق في نهاية الفترة **(t)**، **أو BDt**، والحقيقة أن علاقة العجز في الموازنة وحجم الدين العام علاقة ذات اتجاهين وذلك لأن حجم الدين العام يؤثر بدوره أيضا في حجم عجز الموازنة، وذلك لأن الفائدة على الدين ينبغي دفعها أيضا، ومن الناحية التحليلية تعد مدفوعات الفائدة للدين مدفوعات تحويلية من قبل الحكومة لحاملي السندات، وهكذا كلما كان حجم الدين العام كبيرا كلما انخفض مقدار صافي الضرائب، وللتأكد على دور الفائدة في تحديد حجم العجز والدين العام نفضل بند الفائدة **(i)** كأحد مكونات عجز الموازنة على النحو التالي:

$$BDt=(G-T)T+Dt-1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

توضح هذه المعادلة أن الدين العام لن يتوقف عن النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة، وأن العجز سيتحقق إلا إذا زادت المتحصلات الضريبية عن الإنفاق العام بأكبر من مدفوعات الفائدة على الدين القائم، وبصورة عامة كلما كان الدين العام كبيرا كلما زادت مدفوعات الفائدة، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كلما زاد عجز الموازنة، وبهذا المنطق يتبين لنا أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه، وكلما زاد حجمه كلما كان تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة المتحصلات الضريبية المطلوبة لضبط وإيقاف نمو هذا الدين أمرا صعبا، حتى يصل الأمر إلى نمو متسارع في الدين العام بصورة لا يمكن معها ضبط أو التحكم فيه.

خلاصة الفصل

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها عبارة عن تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الايرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهي تخضع بصفة عامة الى اربعة قواعد أساسية هي: السنوية، الشمولية، وحدة الموازنة، توازن الموازنة، غير أن حتمية مواكبة التغير الجوهري الذي تحقق في مهام ووظائف الدولة الحديثة؛ استلزم ضرورة الخروج عن هذه القواعد في بعض الاحيان.

ويعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الاقتصادية التي كثر تداولها في الاقتصاد الحديث، فيتم تحديد مفهوم العجز وحسابه انطلاقا من الأثر المحدد الذي يراد قياسه، ولا يوجد تصور واضح حول قياس العجز المالي، بل توجد مقاييس مختلفة؛ باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله، واهمها: العجز التقليدي، الدين العام، العجز الجاري، العجز التشغيلي، .....

ويتم عادة تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات المعاصرة، المتقدمة منها، والنامية إما بالاعتماد على مصادر تمويل محلية، او مصادر تمويل خارجية، ويمكن أن يؤثر تمويل عجز الموازنة العامة على نشاط القطاع الخاص أيضا، اذا كان الإئتمان المقدم للحكومة سوف يؤثر على الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي، ويمكن ان يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية لعجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة1990-2016

المبحث الاول: تحليل عجز الموازنة في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر.

تمهيد

بعد التحليل النظري لمشكلة عجز الموازنة العامة في الفصل الأول، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الموازنة العامة في الجزائر والنفقات والايرادات العامة والتطرق للعجز في الموازنة العامة في الجزائر، أما في المبحث الثاني سنحاول القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في العجز باستخدام طرق قياسية وبالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعتمد الموازنة العامة للدولة على العديد من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمها، بحيث تبين لنا هذه الأطر والضوابط الهيئات المسؤولة عن الموازنة وكل الإجراءات والعمليات الخاصة بها لاسيما التصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات والإرادات، والمراحل التي تمر بها الموازنة والقواعد والمبادئ التي تحكمها، فلقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغييرات في القوانين التي تنظمها، ولكن بصدور قانون17/84 المعدل في 1988تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر بحيث أظهر وتناول معظم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بالإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة، والجوانب المتعلقة بالعجز في الموازنة العامة في الجزائر.

المطلب الاول: الموازنة العامة في الجزائر

تكتسي الميزانية العامة في الجزائر أهمية كبيرة بحكم الاختلالات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وتعبر عن أداة ضبط ومتابعة ورقابة ولذلك فقد احتلت مكانة هامة في التشريع الجزائري.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة في الجزائر

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

كما عرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية على انها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات، و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها[2]".

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17/84 المؤرخ في 07يوليو1984 بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية العدد،28 المؤرخة 10يوليو 1984، ص 1040، المادة رقم 06.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ بتاريخ 15 اوت 1990، المادة 3.

تعتبر الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وثيقة معتمدة من طرف السلطة التشريعية او البرلمانية، التي تتكون من غرفتين وذلك وفقا لدستور 19 نوفمبر 1996 بعد أن تعدها السلطة التنفيذية . ونعني هنا بالاعتماد ذلك الإذن التصريحي للحكومة، من أجل التصرف في أموال الأمة (إنفاقها) ويعتبر هذا الإذن، من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية المخولة دستوريا بإعطائه.[1]

الفرع الثاني: مراحل إنجاز مشروع الميزانية العامة في الجزائر

تمر الميزانية العامة في الجزائر بعدة مراحل، ابتداء من مرحلة التحضير والإعداد، حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة، ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة.

أولا: إجراءات تحضير واعداد الميزانية العامة:

تعتبر عملية اعداد مشروع الميزانية العامة من اختصاص السلطة التنفيذية، التي تعمل بالتعاون مع باقي المديريات المختصة في وزارة المالية، على اعداد مسودة تضم تقييما شاملا لمجموع الايرادات والنفقات، التي لها علاقة بالوضع الاقتصادي والمالي لتعرض على مجلس الحكومة للمناقشة وتحديد الأولويات الخاصة بكل قطاع، وبناء عليه، يتم تحضير منشور يرسل إلى كافة الوزارات يتضمن المبادئ العامة، الواجبة الأخذ بعين الاعتبار أثناء تحضير مشروع الميزانية، التي تتعلق بضوابط معينة تخص ترشيد الأنفاق، مستويات الأنفاق المسموحة، منهجية المقترحات المتعلقة بكل قطاع؛ مع التذكير بعدم إدراج النفقات غير المحددة في الإطار العام. وبناء على هذا المنشور، تقوم كل مديرية بالتنسيق مع كل المصالح والهيئات، بتحديد مقترحات الميزانية، التي ترسل إلى وزارة المالية مع الوثائق الثبوتية، وتقرر هذه الوزارة بعد الفحص الناقد طلب إيضاحات أو طلب تصحيح او الموافقة عليها، لتتم مناقشتها على المستوى الوزاري من أجل تقريب وجهات النظر.[2]

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، بدون طبعة، ص 384.

[2] فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص 59-60

ثانيا: مرحلة المصادقة على قانون المالية والميزانية

عندما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل المصادقة عليه وذلك بعد مناقشته بحيث يجب أن يقوم البرلمان بالمصادقة على قانون المالية في أجل لا يتعدى 75 يوم من تاريخ إيداعه لدى البرلمان وتمر عملية المصادقة على قانون المالية بالمراحل التالية:

– يتم إحالة مشروع قانون المالية على طاولة لمجلس الشعبي الوطني من أجل مناقشته والمصادقة عليه.

– يحال مشروع قانون المالية للجنة مختصة وتسمى بلجنة الشؤون المالية والتي تقوم بدراسة المشروع من كل جوانبه لتقدم نتائج دراستها لهذا المشروع في الأخير، فتقوم بإعطاء حصيلة دقيقة للمشروع توضح فيه الخطوط العريضة له لأعضاء البرلمان من أجل أن تسهل لهم عملية مناقشته.

– عندما يطلع أعضاء المجلس على تقرير لجنة المالية بخصوص مشروع قانون المالية يقومون بمناقشته وإعطاء آرائهم وانتقاداتهم ويكون ذلك بحضور وزير المالية الذي يعتبر طرف دفاع على مشروع قانون المالية، وأيضا يجب أن يكون وزراء القطاعات موجودين من أجل توضيح خطة كل قطاع من خلال هذا المشروع.

– يقوم وزير المالية والوزراء بالإجابة على كل التساؤلات التي قدمها النواب سواء كانت مكتوبة أو شفوية.

– يتم تخصيص جلسة خاصة لأعضاء المجلس للمصادقة على مشروع قانون المالية وبعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس على المشروع أي المصادقة عليه يحال على مجلس الأمة بحيث يمر بنفس الخطوات التي مر بها في المجلس الشعبي الوطني بهدف المصادقة عليه من قبل أعضاء مجلس الأمة وعندما تتم المصادقة عليه يعرض مشروع قانون المالية على رئيس الجمهورية ليوقع عليه ويتم إقراره بعد نشره في عدد خاص من الجريدة الرسمية.

ثالثا: تنفيذ الميزانية العامة

ويتم تنفيذ الميزانية في الجزائر وفقا للخطوات التالية:[1]

1. عمليات تحصيل الإيرادات:

تخضع عمليات تحصيل الإيرادات، لقاعدة عدم تخصيص الاعتمادات، ويتم تحصيل الإيرادات العامة من طرف موظفين مختصين وفقا لقواعد تتمثل في:

- تحصل الضريبية في مواعيد وبطرق توافق القانون الجبائي؛
- عند نشوء حق الدولة لدى الغير، فهي تعتبر وبحكم القانون متميزة عن باقي الدائنين، فقد خول لها القانون حق الحجز الإداري لتحصيل مستحقاتها؛
- يقر القانون الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين .

2. عمليات النفقات:

ترتكز عملية تنفيذ النفقات العامة على مبدأ رئيسي وهو الفصل بين وظائف الآمر بالصرف والمحاسب العمومي، فهناك فصل تام في المهمة والمسؤولية بين كل من الآمر بالصرف والمحاسب العمومي بحيث يقوم الآمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للميزانية العامة بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي فهناك استقلالية سلطة الآمر بالصرف عن المحاسب العمومي ويعني ذلك انه لا توجد هناك سلطة للآمر بالصرف على المحاسب العمومي بحيث لا يمكن لشخص واحد أن يشغل منصب الآمر بالصرف والمحاسب العمومي في نفس الوقت وذلك من أجل احترام الاستقلالية في اتخاذ القرارات، فيتم تنفيذ النفقات العامة عن طريق البدأ في صرفها على تغطية احتياج كل قطاع فعندما يتسلم الأمر بالصرف الإشعار المتعلق بالاعتمادات المالية يباشر مهامه والمتمثلة في استهلاك وصرف هذه الاعتمادات وذلك باختلاف أنواعها بين نفقات تسيير ونفقات التجهيز وعندما يتم إثبات النفقة يقوم المحاسب بتسديدها.[2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية خمسون سنة من الانجاز، مطبوعة صادرة عن وزارة المالية بمناسبة الذكرى الخمسين لعيد الاستقلال، ص ص 455-451.

[2] جمال لعمارة ، مرجع سابق، ص 211

رابعا: :الرقابة على الميزانية العامة

بعد التصويت على مشروع الميزانية من طرف المجلس الشعبي الوطني، تكون عملية الرقابة السابقة قد تمت، فيقوم رئيس المجلس بإرسال النص المصادق عليه إلى مجلس الأمة، عندها يباشر هذا المجلس، بدراسة ومناقشة النص الوارد إليه بفضل لجنة مختصة، ثم يصوت عليه بأغلبية الاعضاء.

ومع نهاية السنة المالية، تأتي الرقابة اللاحقة على الميزانية العامة، من خلال قانون ضبط الميزانية العامة للدولة الذي تعده الحكومة، وتقدمه للبرلمان للمناقشة والتصويت عليه.

كما تباشر الرقابة على الميزانية العامة، من طرف مؤسسات يتقاطع ويتكامل أداؤها في كثير من الأحيان، و تتمثل في:[1]

1. **مجلس المحاسبة:** هو هيئة مستقلة دستورية تابعة لرئاسة الجمهورية، تمارس الرقابة بصفة لاحقة، انشئت بموجب دستور 1976، حيث تتمثل مهامها في الرقابة الخارجية على المؤسسات العمومية الواقعة تحت وصايتها، من حيث حسن تسيير المؤسسات والهيئات، التي تملك فيها الدولة والجماعات الاقليمية موارد مالية، كما تعمل على التأكد من مدى مطابقة عمليات الهيئات المالية، والمحاسبة للقوانين والتنظيمات المعمول بها، بالإضافة إلى تقييم نوعية المؤسسات من حيث الفعالية والأداء الاقتصادي.
2. **المفتشية العامة للمالية:** هي هيئة رقابية دائمة تحت سلطة وزير المالية، أحدثت بموجب المرسوم 80/53 المؤرخ في 1 مارس 1980، تمارس هذه الهيئة الرقابية رقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة، والجماعات الاقليمية، وكذا الهيئات والاجهزة، والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، بالإضافة إلى المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، هيئات الضمان الاجتماعي، وكل الهيئات التي تستفيد من مساعدة الدولة، وكل مؤسسة عمومية مهما كان نظامها القانوني.

[1] إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر 2002-2010، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 80-120.

المطلب الثاني: النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر

استوجب أمر تسهيل عملية الرقابة على الميزانية العامة ترتيب عناصرها بطريقة تساعد مختلف الهيئات على أداء مهامها، ولذلك اعتمد المشرع الجزائري على تصنيفات أو تبويبات مختلفة لعناصر الميزانية العامة.

الفرع الاول: النفقات العامة في الميزانية العامة

أولا: تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة

هناك أربعة تصنيفات للنفقات العامة في الجزائر، وتتمثل في:

1. **التبويب الإداري:** تبوب النفقات العامة إداريا وفق معيارين:[1]

- **حسب الوزارات:** تبويب ميزانية التسيير في الجزائر، وفقا للوزارات أين توضع الاعتمادات المفتوحة تحت تصرف الدوائر الوزارية.
- **حسب طبيعة الإعتمادات:** توزع الإعتمادات حسب الفصول أو القطاعات، التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

2. **التبويب الوظيفي:** رغم ان قانون المالية لم يقدم صورة عن التبويب الوظيفي، الا انه عرف تقسيم الوظائف في الجزائر بأربع مجموعات كبيرة:

- الخدمات العامة وتضم: الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع؛
- الخدمات الاجتماعية والجماعية وتضم: التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية(التعمير، السكن، الترفيه)...؛
- الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل وغيرها؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص :فائدة الدين العام، القروض، نفقات الشؤون الدينية وأخرى.

3. **التبويب المالي:** وتصنف النفقات العامة حسب هذا التصنيف، إلى ثلاث أصناف:

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية، القانون 84-17، المادة 20.

- **النفقات النهائية:** وهي النفقات التي تصرف بلا مقابل كنفقات التسيير.
- **النفقات المؤقتة:** وتمثل جزءا من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، وتتبع لاحقا بعملية إيراد مناسبة لها، مثل عمليات الخزينة ا ولعمليات المصرفية، فهي لا تقيد بالميزانية العامة بل في الحسابات الخاصة بالخزينة.
- **النفقات التقديرية:** وهي النفقات الافتراضية التي تنتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض، لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية.

4. **التبويب الاقتصادي:** يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة، إلى نفقات التسيير ونفقات الإستثمار[1].

- **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من رواتب الموظفين، مصاريف صيانة، البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، وتجمع نفقات التسيير في أربعة ابواب:

باب أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ باب تخصيصات السلطة العمومية؛ باب النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ باب التدخلات العمومية.

- **نفقات التجهيز**

تستهدف نفقات التجهيز زيادة القدرة الإنتاجية، بالزيادة في تكوين راس المال وذلك حسب الخطة الإنمائية التي تعتمدها الدولة خلال السنة المالية، وتقسم إلى ثلاثة أبواب1 :

باب الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛ وباب اعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ وباب النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر(1990-2016): تقسم النفقات العامة في الميزانية العامة الجزائرية، إلى نفقات تجهيز(استثمار) وتصنف حسب القطاعات ونفقات تسيير، حيث تصنف حسب الدوائر الوزارية، ومن خلال الجدول أدناه يمكننا أن نلاحظ تطور هذه النفقات كالتالي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84-17، المادة 23.

الجدول رقم (1):تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2016

الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج الداخلي الخام	النفقات الإجمالية
1990	88 800	47 700	554 388.1	136 500
1991	153 800	58 300	862 132.8	212 100
1992	276 131	144 000	1 074 695.8	290 531
1993	291 417	185 210	1 189 724.9	476 627
1994	330 403	235 926	1 487 403.6	566 329
1995	473 694	285 923	2 004 994.7	759 617
1996	550596	174 013	2 570 028.9	724 609
1997	643 555	201 641	2 780 168	845 196
1998	663 855	211 884	2 830 490.7	875 739
1999	774 695	186 987	3 238 197.5	961 682
2000	856 193	321 929	4 123 513.9	1 178 122
2001	963 633	357 395	4 260 810.7	1 321 028
2002	1 097 716	452 930	4 537 690.6	1 550 646
2003	1 122 761	567414	4 758 693.8	1 690175
2004	1 251055	640714	5 379 697.0	1 891 769
2005	1 245 132	806 905	7 561 984.3	2 052 037
2006	1 437 870	1 015 144	8 514 838.8	2 453 014
2007	1 673931	1 434 638	9 362 690.3	3 108 569
2008	2 217 775	1 973 278	11 069 025.2	4 191 051
2009	2 300 023	1 946 311	10 017 515.1	4 246 334
2010	2 659 078	1 807 862	12 034 399.0	4 466 940
2011	3 879206	1 974 363	14 481 007.8	5853569
2012	4782634	2275539	16208698,4	7058173
2013	4131536	1892595	16643833,6	6024131
2014	4494327	2501442	17205106,3	6995759
2015	4617009	3039322	16799200	76563331
2016	4585564	2711930	17406800	7297494

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www. ons. Dz

ملخص حالة عمليات الخزينة http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor تم الاطلاع عليه افريل 2018

الشكل رقم (1):تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2016

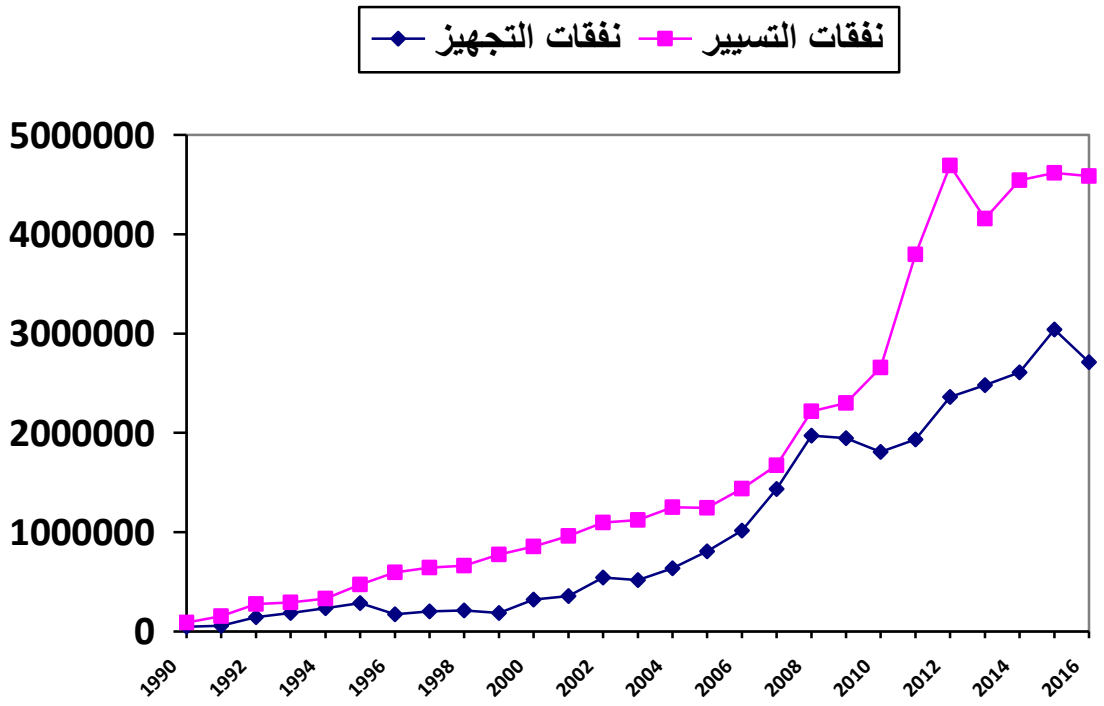

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول السابق.

يمثل الجدول السابق، تطور النفقات العامة في الجزائر، في عموده الثاني والمتمثل في نفقات التسيير، نلاحظ تزايدا مطردا ومستمرا طيلة الفترة من 1990 إلى 2016؛ ويعكس عمود نفقات التجهيز نموا مطردا أيضا في حجم النفقات الاستثمارية، لكن ليس بنفس وتيرة التزايد التي تبدو في نفقات التسيير، الأمر الذي يفسر خللا بينهما.

يمكننا تحليل بيانات الجدول السابق بتقسيمهما إلى قسمين:

الفترة الأولى 1990-1999:

و هي فترة حاسمة في تاريخ الجزائر، حيث مثلت النفقات العامة خلالها تزايدا متواصلا، في شق نفقات التسيير عنه في نفقات التجهيز، ويعود ذلك إلى عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، مع التخلي عن النظام المخطط لتسهيل عملية الاندماج في إقتصاد السوق. كما تفسر هذه الزيادة في النفقات، بالارتفاع في الأجور لإمتصاص التوترات الإجتماعية، التي

تكرست بفعل الأوضاع السياسية المتردية. هذا ويشير مبلغ نفقات التجهيز الموافق لسنة1996 إلى انخفاض في قيمة هذه النفقات، الأمر الذي يدل على أثر المزاحمة المالية المعبر عنه بإرتفاع حجم القروض المقدمة للدولة عوض الاقتصاد إجمالا، نلاحظ إرتفاع نسب نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام إلى مايقارب الربع ما عدا السنتين 90 و 91، وهو يدل على ارتفاع نسبة تمويل الدولة للنفقات غير المنتجة بالإقتصاد، حيث تصل هذه النسبة في المتوسط إلى 24 في المائة.

الفترة الثانية الممتدة 2000-2016

أما في الفترة من 2001 إلى 2016 ، فإننا نلاحظ تزايدا أيضا في النفقات العامة، نتيجة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ابتداء من2001، والتي تبدو متسارعة لصالح نفقات التسيير، ذلك لأنها استهدفت تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحسين الخدمات العمومية، والتخفيف من حدة البطالة، بالنسبة لنفقات التسيير، فقد حافظت على نفس وتيرة نموها تقريبا خلال الفترة الأولى من العشرية؛ أما بالنسبة لنفقات التجهيز، فقد شهدت تزايدا نسبيا، بنسبة متوسطة قدرت ب 10.20 في المائة من الناتج الداخلي الخام .ويعود لبرامج الإسكان، الخاصة بالمتضررين من الفيضانات التي إجتاحت الجزائر العاصمة خلال نوفمبر 2001، هذا بالنسبة للخمس سنوات الأولى من برامج الإنعاش الاقتصادي، أما بالنسبة للفترة الموالية، فنشاهد ارتفاعا أيضا في نفقات التجهيز، لكنه يبقى إرتفاعا محدودا، وكلها تعود إلى إرتفاع عدد السكنات المقدمة للمواطنين، وظروف تحسين الخدمات العمومية الخاصة بالأنشاء في ميدان الصحة ا ولتعليم، هذا بالإضافة إلى انطلاق مشروع الطريق السيار شرق غرب.

الفرع الثاني: الايرادات العامة في الميزانية العامة

اهتمت السلطات الجزائرية خلال الفترة 2016-1990، بتنويع المصادر الإيرادية غير النفطية، لأن ايرادات المحروقات قد تجاوزت نسبة 50%، من جمالة الإيرادات في الميزانية العامة.

أولا : تصنيف الإيرادات العامة في الميزانية العامة

تتضمن إيرادات الميزانية الجزائرية حسب قانون المالية84-17:[1]

- ✓ الايرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- ✓ مداخيل الاملاك التابعة للدولة؛
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات ا ولهدايا ا ولهبات؛
- ✓ التسديد برأسمال للقروض ا ولتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة، من الميزانية العامة؛
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

بناء عليه، تصنف الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة، في الملحق(أ)من قانون المالية إلى:

1. **الموارد العادية:** و هي الموارد التي تحصلها الدولة من الإيرادات الجبائية، والإيرادات العادية وايرادات أخرى، حيث تتكون الجباية العادية من: الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة.
2. **الجباية البترولية:** وتلعب دورا هاما في تمويل الإقتصاد الوطني وتتشكل أساسا من:[2]

- إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات؛
- رسم مساحي سنوي؛ رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة؛
- ضريبة تكميلية على الناتج؛
- الرسم على الارباح الاستثنائية؛
- الرسم العقاري على الاموال غير المخصصة للاستغلال.

تتميز الجباية البترولية بضخامة حجمها، وتعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، لذلك ميزها المشرع الجزائري عن الموارد الأخرى، بأن وضع لها تصنيفا مستقلا في الجدول(أ) من ميزانية الدولة.

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية، قانون المالية84-17، المادة 11.

[2] بشير يلس شاوش، المالية العام المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة، ص 56.

ثانيا: تطور الايرادات العامة في الميزانية العامة

الجدول رقم (2):تطور حصيلة الإيرادات العادية والجباية البترولية للفترة 1990-2016

الوحدة: مليون دج

السنوات	الايرادات العادية	الجباية البترولية	الايرادات الاجمالية للميزانية	نسبة الجباية البترولية الى إجمالي الايرادات%	نسبة الايرادات العادية الى إجمالي الايرادات%
1990	76 300	76 200	152 500	% 49.96	%50.03
1991	87 400	161 500	248 900	% 64.88	%35.11
1992	118 064	193800	311 864	% 62.14	%37.85
1993	134 731	179218	313 949	% 57.08	% 42.91
1994	255 005	222 176	477 181	% 46.56	%53.43
1995	275 583	336 148	611 731	%54.95	% 45.05
1996	329 160	495 997	825 157	% 60.10	%39.89
1997	361 903	564 765	926 668	% 60.94	%39.05
1998	395 955	378 556	774 511	% 48.87	%51.12
1999	390 375	560 121	950 496	% 58.92	%41.07
2000	404 924	720000	1124924	% 64.004	%35.99
2001	549 137	840600	1389737	% 60.48	%39.51
2002	660 284	916400	1576684	%58.12	%41.87
2003	689 491	836060	1525551	% 54.80	%45.19
2004	744 197	862200	1606397	% 53.67	%46.32
2005	814 992	899000	1713992	% 52.45	%47.54
2006	925 925	916000	1841925	% 49.73	%50.26
2007	976 050	973000	1949050	% 49.92	%50.07
2008	1 187 048	1 715 400	2 902 448	% 59.10	%40.89
2009	1 348 362	1 927 000	3 275 362	% 58.83	%41.16
2010	1 572 944	1 501 700	3 074 644	% 48.84	51.15
2011	1 960410	1 529 400	3 489810	% 43.82	%56.17
2012	2284990	1519040	3804030	% 39.93	%60.06
2013	2279415	1615900	3895315	% 41.48	%58.51
2014	2350180	1577730	3927910	% 40.16	%59.83
2015	2829602	1722940	4552542	% 37.84	%62.15
2016	3329031	1683550	5012581	% 33.57	%66.41

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fr&u=http://www.ons.dz/&prev=search تم الاطلاع في افريل 2016

- ملخص حالة عمليات الخزينة مأخوذة عن http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor تم الاطلاع عليه بتاريخ افريل 2018

الشكل رقم (02): نسب الايرادات العادية والجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة للفترة (1990-2016)

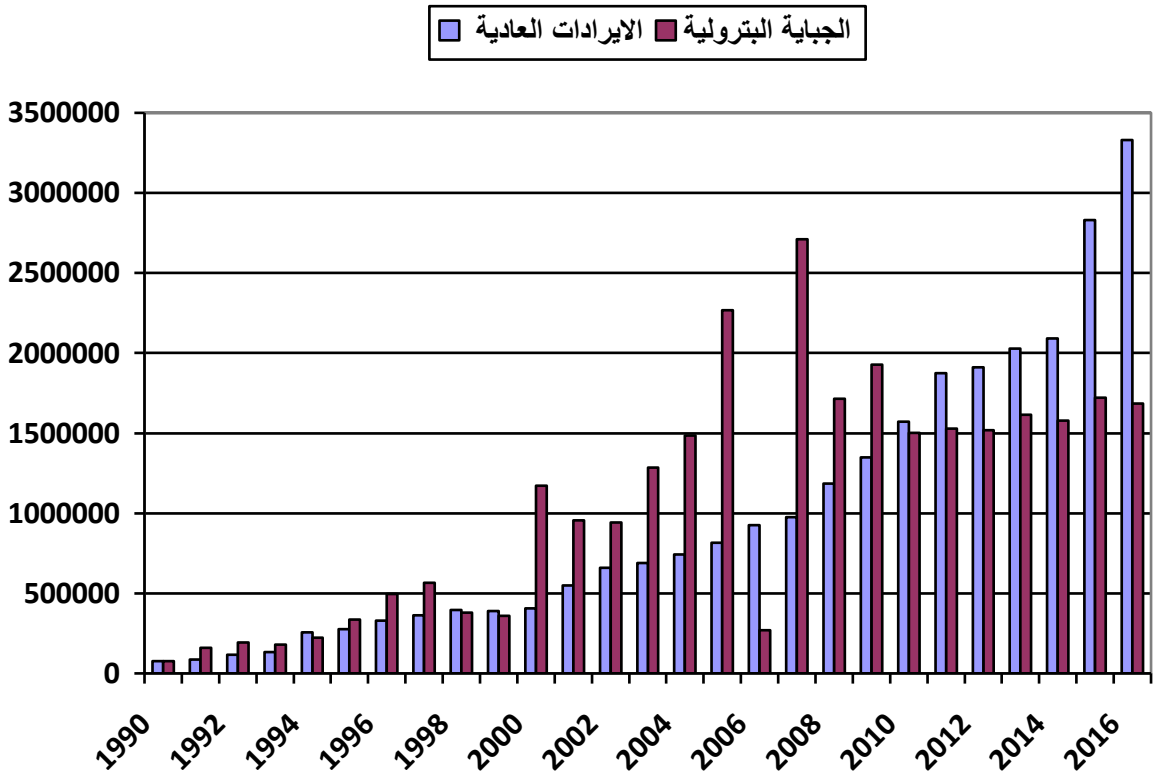

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول السابق.

يتبين لنا من خلال أرقام الجدول رقم (02)، تذبذبا ملحوظا في حصيلة الإيرادات العادية للدولة المتأتية من الجباية العادية، رغم المحاولات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، فيما يخص تخفيض نسب الغش والتهرب الضريبي، و رغم الإصلاحات الجبائية التي استهدفت تقريب المكلف من هذه المصالح، وتبسيط الإجراءات الإدارية، إلا انها تبقى بعيدة عن الطموحات المرجوة .وهو ما يفسر حالة التذبذب في حصيلة الإيرادات العادية، من خلال إنتقال النسب

37.85 في المائة سنة 1992، إلى 53.43 في المائة سنة 1994، إلى39.05 سنة 1997، وانخفاضها سنوات 2005، 2006، 2007، على التوالي، لتبلغ متوسط قدره 26.10 من الإيرادات الإجمالية وهي نسبة ضئيلة جدا، لتعاود الإرتفاع مجددا.

هذا وقد تميزت الجباية البترولية بالتفوق على الجباية العادية، ويعود ذلك إلى سيطرة قطاع المحروقات على ايرادات الميزانية العامة، الأمر الذي يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا المورد الطبيعي، كما يؤكد ارتباط مبالغ الايرادات العامة للدولة بالجباية النفطية؛ هذه الأخيرة تخضع لمؤثرات سعر النفط وحجم صادراته التي غالبا ما تحدد سقوفها من طرف منظمة الأوبك، وكذا سعر الدولار في سوق الصرف؛ ولهذا فقد تميزت الجباية البترولية خلال الفترة 1990-1997 بالتقدم تارة والتراجع تارة أخرى، لكن وبحلول سنة 2000، تحسن سعر النفط ليصل إلى 28.50دولار للبرميل و38.66 دولار للبرميل سنة 2004، ومع الصدمة النفطية المسجلة مع نهاية 2008 وبداية 2009، انخفضت عوائد الجباية البترولية ليس فقط لهذا السبب، بل أيضا لحالة الركود التي شهدها القطاع النفطي ابتداء من سنة 2006، هذا رغم الإرتفاع الذي سجله سعر النفط في السنوات الاخيرة.

المطلب الثالث: تطور رصيد ميزانية الدولة

يعبر توازن الميزانية العامة للدولة عن التوازن المالي بين كفتي الميزانية أي بين إيراداتها ونفقاتها. تتأثر ميزانية الدولة بعديد التغيرات التي تطرأ على الساحة الإقتصادية والعالمية، وبحكم تبعية الإقتصاد الجزائري إلى القطاع المنجمي فإن الصدمات السعرية للنفط، تؤدي إلى حدوث اختلالات على مستوى مالية الدولة، وتترجم مباشرة في صورة عجز في الميزانية العامة

وتتأثر ميزانية الدولة بالخطة الإقتصادية العامة، لأنها تعكس خيارات السلطة العامة في دعم وتحفيز مختلف المشاريع الإقتصادية وفي ظل عدم مقدرة الإيرادات العامة من الوفاء بها فإن ميزانية الدولة ستتأثر في توازنها المالي.

الجدول رقم(3)تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة(1990-2016)

الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد الميزانية	نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام%
1990	16000	%2.86
1991	36800	%4.26
1992	21333	%1.98
1993	37322	% 3.13
1994	-89148	%5.99-
1995	-147886	%7.37-
1996	100548	%3.91
1997	81472	%2.93
1998	-101228	%3.57-
1999	-11186	%0.34-
2000	-53198	%1.29-
2001	68709	%1.61
2002	26038	%0.57
2003	-164624	%3.45-
2004	-285372	%0.53-
2005	-338045	%4.47-
2006	-611089	%7.17-
2007	-1159519	%12.38-
2008	-1288603	%11.64-
2009	-970972	%9.69-
2010	-1392296	%11.06-
2011	-2363759	%16.32-
2012	-3254143	%20.07-
2013	-2128816	%12.79-
2014	-3068021	%17.83-
2015	-3103789	%13.60-
2016	-2285913	%13.13-

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير السنوية لبنك الجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm تم زيارته في فيفري 2018

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الميزانية العامة طيلة الفترة من 1990 إلى1993، بوجود فائض تراوح بين 1.98 إلى 4.26 في المائة من الناتج الداخلي الخام، سرعان ما تحول إلى عجز سببه التزايد في النفقات العامة، وانخفاض العائدات النفطية نظرا لانخفاض سعر البترول، بالإضافة إلى ظروف التعديلات الهيكلية.

بفضل التعديل الذي مس سعر الصرف، من خلال تخفيض الدينار الجزائري وزيادة الواردات من العملة الصعبة الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية، مع التقويم الضريبي لسنة 1992 الذي فتح المجال أمام الخواص للتصدير والاستيراد بعد أن كان حكرا على الدولة (في إطار تحرير التجارة الخارجية)، تحول هذا العجز إلى فوائض خصت السنتين 1996 و1997، عاود العجز ظهوره بسبب تراجع الإيرادات النفطية خلال سنتي 1998 و1999و2000 بعد أن أتت الإصلاحات الاقتصادية بثمارها، وتحسن سعر النفط، عادت حالة الفوائض المالية للظهور خلال سنة 2001، مع الإشارة إلى أن هذه الفوائض ليست فوائض فعلية ناجمة عن قطاعات إنتاجية مزدهرة بل عن قطاع ريعي يتأثر بمتغيرات دولية؛ وابتداء من سنة 2003 عاود العجز ظهوره من جديد، وذلك بسبب ارتفاع النفقات و انخفاض سعر البترول إبتداء من النصف الثاني من 2008، واستمراره حتى منتصف2009، كما يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، رغم تحسن أسعار النفط بعد ذلك، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة العجز في الميزانية العامة إلى غاية 2016 ومرده هو التوسع في النفقات العامة؛ وفي اعتقادنا أن هذا العجز أقل من حيث قيمته الفعلية، نظرا لتثبيت السعر المرجعي لبرميل النفط عند 34 دولار ابتداء من 2008، بعد أن كان 19 دولار قبله 2004 وهذا إن دل فهو يدل على وجود **عجز بنيوي هيكلي** في الاقتصاد الجزائري، لأن الميزانية الجزائرية مازالت ترتبط بقطاع المحروقات، ومازال القطاع الإنتاجي بعيدا عن طموحات التنمية.

الاجراءات المتخذة للحد من عجز الميزانية العامة

اعتمدت الجزائر لأجل الحد من ظاهرة العجز في الميزانية العامة على عدة إجراءات يمكننا حصرها في:

أولا: إخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق ولظروف المنافسة، مما أدى إلى بيع بعض وحداته إلى القطاع الخاص، وذلك دائما في إطار إعطاء هذا القطاع، فرصة للدخول في الحياة الاقتصادية والمشاركة فيها.

ثانيا: الاستمرار في عملية تحفيز الاستثمار الخاص، من خلال إعطاء جملة من التسهيلات الضريبية التي ترتكز على الإعفاءات، والتي أعتقد لكثرتها قد أثرت على إيرادات الميزانية العامة؛

ثالثا: تدعيم فكرة تحرير التجارة الخارجية، من أجل تدعيم إيرادات الميزانية العامة من جانب الضرائب الجمركية؛

رابعا: إصلاح النظام المصرفي كخطوة أولى لتسهيل عملية الإقتراض للاستثمار، ثم إصلاح نظام الصرف للدينار الجزائري عن طريق تخفيضه كخطوة ثانية، لتشجيع عملية التصدير مع إمكانية الخواص الخوض في هذا المجال.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

تمهيد:

يتضمن هذا المبحث التطبيقي محاولة تهدف الى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة وبعض المتغيرات المؤثرة على العجز اهمها(ex, gdp, inf, oir, pop,)، وذلك باستخدام الطرق القياسية التي تعتبر وسيلة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية والعلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر علة العجز في الموازنة العامة، وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة القياسية للنموذج وذللك من خلال دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشرك، ثم تقدير نموذج باستخدام نموذج ARDL في الاجل الطويل والقصير، وفي الاخير تشخيص النموذج.

المطلب الأول: نموذج الدراسة ودراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك

الفرع الأول: تصميم والشكل الرياضي للنموذج القياسي

1. تصميم النموذج: يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$bde = f(ex, gdp, \inf, oir, pop, u)$$

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج: إن الشكل العام بين 4المتغير التابع: عجز الموازنة وبين المتغيرات المستقلة، حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح وبإدخال اللوغاريتم لتصحيح اللاتجانس الموجود بين المتغيرات كالتالي:

$$Lnbde_i = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_1 Lnex_{1i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 Lngdp_{2i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 Ln\inf_{3i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4 Lnoir_{4i} + \sum_{i=0}^{q4} \alpha_5 Lnpop_{5i} + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2016.

Lnbde : لوغاريتم عجز الموازنة.

Lnex : لوغاريتم سعر الصرف.

Lngdp : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

Lninf : لوغاريتم معدل التضخم.

Lnoir : لوغاريتم الإيرادات النفطية.

Lnpop : لوغاريتم عدد السكان.

u_i :الخطأ العشوائي.

P ; q : *فترات الابطاء*

تم قسمة الايرادات على النفقات *100 للتخلص من القيم السالبة لعجز الموازنة

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Regressions Spurious)[1]، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS** تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

[1] Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy :" **Econométrie appliquée**" Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004,p319.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ، لديكي فولر (DF)[1] (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فوللر الموسع (ADF) ،(Augmented Dickey–Fuller test)، واختبار فليب–بيرون(*PP*). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] R.Borbonais, M.Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies**, 1ère édition, Paris, PUF, 2004,P.P150-152.

جدول رقم (04): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		LNBDE	LNEX	LNGDP	LNINF	LNOIR	LNPOP
With Constant	t-Statistic	-2.0812	-6.7122	-5.2871	-2.1463	-6.0800	-0.4660
	Prob.	0.2532	0.0000	0.0002	0.2294	0.0000	0.8828
		n0	***	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0407	-5.4873	-2.3434	-2.2662	-5.0923	-2.0839
	Prob.	0.5529	0.0008	0.3980	0.4362	0.0019	0.5303
		n0	***	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7562	1.7519	5.1318	-1.2502	0.6759	14.2640
	Prob.	0.3789	0.9776	1.0000	0.1886	0.8556	1.0000
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(LNBDE)	d(LNEX)	d(LNGDP)	d(LNINF)	d(LNOIR)	d(LNPOP)
With Constant	t-Statistic	-5.8818	-5.5737	-4.3733	-7.6416	-5.5061	-2.1666
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0022	0.0000	0.0001	0.2225
		***	***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0230	-5.3339	-6.3749	-7.8341	-6.3336	-2.1214
	Prob.	0.0002	0.0012	0.0001	0.0000	0.0001	0.5098
		***	***	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9419	-5.1890	-2.9452	-7.6433	-5.3783	-1.1274
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0049	0.0000	0.0000	0.2287
		***	***	***	***	***	n0

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		LNBDE	LNEX	LNGDP	LNINF	LNOIR	LNPOP
With Constant	t-Statistic	-2.0484	-2.4325	-3.9499	-2.3072	-4.0126	-2.6081
	Prob.	0.2657	0.1435	0.0057	0.1772	0.0049	0.1064
		n0	n0	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0284	-0.7820	-2.3101	-2.4173	-3.3531	-1.6299
	Prob.	0.9939	0.9514	0.4143	0.3628	0.0800	0.7473
		n0	n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5778	2.1953	5.7715	-1.3484	0.7658	3.3149
	Prob.	0.4572	0.9913	1.0000	0.1599	0.8728	0.9993
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(LNBDE)	d(LNEX)	d(LNGDP)	d(LNINF)	d(LNOIR)	d(LNPOP)
With Constant	t-Statistic	-4.8589	-5.8032	-4.3350	-7.5411	-5.5370	-3.3721
	Prob.	0.0007	0.0001	0.0024	0.0000	0.0001	0.0235
		***	***	***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8489	-1.4690	-4.9159	-7.5431	-5.4692	-4.0900
	Prob.	0.0043	0.8060	0.0032	0.0000	0.0011	0.0222
		***	n0	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9733	-5.3965	-2.9323	-7.6433	-5.3944	-0.7097
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0051	0.0000	0.0000	0.3971
		***	***	***	***	***	n0

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم(04)، يتضح عدم سكون المتغيرات (LnPOP,LnINF,LnGBDE) في المستوي، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها in the 1st difference stationary ، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، أي **CI~(1)**.

كما تشير النتائج إلى أن كلا من المتغيرات (LnOIR,LnEX,LnGDP) ساكنة في المستوى stationary in the level. نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر، أي (**CI~(0**). وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

الفرع الثالث: تحديد فترة الإبطاء المثلي واختبار التكامل المشترك

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن بعض المتغيرات مستقرة في المستوى والبعض الآخر في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

أولا: تحديد فترة الإبطاء المثلي: لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم ثلاثة من معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه المعايير هي: (*FPE*)،(*LR*) (*LogL*) ، (*AIC*) (*HQC*)،(*SBC*)، (*HQC*) بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(05): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNBDE LNEX LNGDP LNINF LNOIR LNPOP
Exogenous variables: C
Date: 04/20/18 Time: 21:10
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.71345	NA	4.99e-07	2.516419	2.806749	2.600024
1	174.1535	293.5748*	1.68e-12*	-10.16565*	-8.133343*	-9.580421*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم(05)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات هي P=1 حسب المعايير المشار إليها. وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(03): نتائج أفضل نموذج حسب معيار *Akaike infortiomation Criteria*

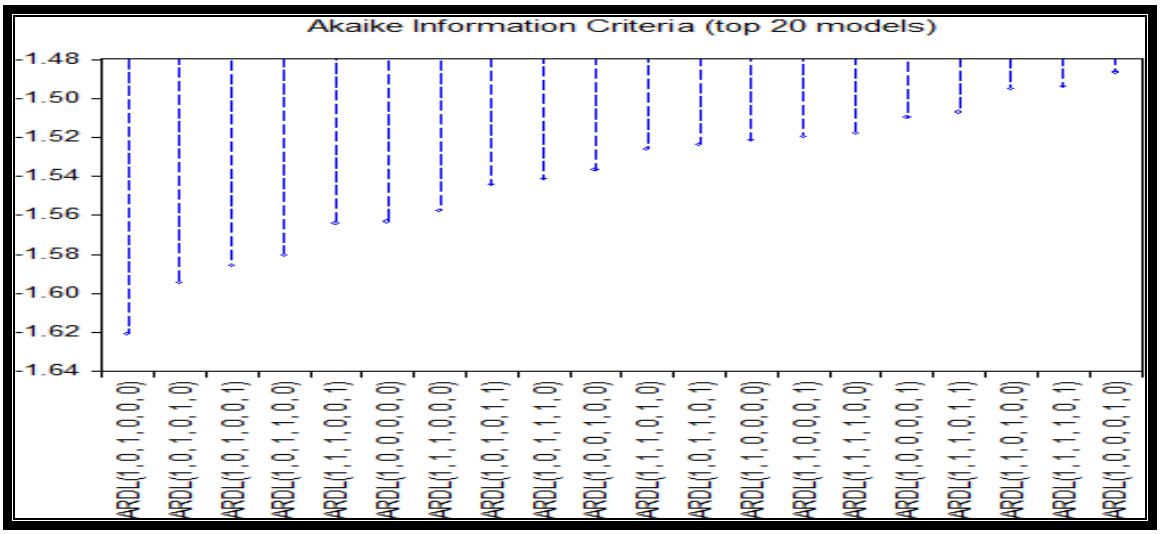

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم(03) يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار ***Akaike infortiomation Criteria*** لنمـــوذج $ARDL(p,q_1,q_2,q_3,q_4,q_5)$ ، هـــي : (1,0,1,0,0,0).

ثانيا:اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج *ARDL*

اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة من جهة، والمتغيرات المستقلة من جهة ثانية، والجدول التالي ذلك:

جدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك لمنهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*)

ARDL Bounds Test
Date: 04/21/18 Time: 15:12
Sample: 1991 2016
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.223469	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

.- تشير K إلي عدد المتغيرات المستقلة.

من خلال الجدول رقم(07)، نلاحظ أن قيمة إحصاءة-F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية1%،2.5%،5%،و10%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين عجز الموازنة والمتغيرات المستقلة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج *ARDL*

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لهذه المعادلة. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$ ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج طويل الأجل والأجل القصير باستخدام نموذج $ARDL(1,0,1,0,0,0)$

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNBDE
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0)
Date: 04/21/18 Time: 15:44
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEX)	0.205414	0.121423	1.691720	0.1079
D(LNGDP)	1.294345	0.237010	5.461135	0.0000
D(LNINF)	-0.064117	0.028048	-2.285974	0.0346
D(LNOIR)	-0.024281	0.013729	-1.768608	0.0939
D(LNPOP)	-6.170353	1.863835	-3.310568	0.0039
CointEq(-1)	-0.861955	0.178423	-4.830972	0.0001

Cointeq = LNBDE - (0.2383*LNEX + 0.8529*LNGDP -0.0744*LNINF
-0.0282*LNOIR -7.1586*LNPOP + 103.6061)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEX	0.238312	0.151354	1.574536	0.1328
LNGDP	0.852940	0.161589	5.278452	0.0001
LNINF	-0.074386	0.032556	-2.284836	0.0347
LNOIR	-0.028170	0.012811	-2.198821	0.0412
LNPOP	-7.158557	1.222206	-5.857078	0.0000
C	103.60606...	16.912381	6.126049	0.0000

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

الفرع الأول: تقييم نموذج الأجل الطويل والأجل القصير: نلاحظ من خلال الجدول رقم(08)، أنه يتكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء)عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج تبلغ قيمة

معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، سالبة و تبلغ حوالي 86.19% ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 1% (0.0001) ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضا تشير إلى أن 86% من جميع الانحرافات والاختلالات في توازن معدلات العجز في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد سنة وشهرين، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا.

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن عجز الموازنة عند حدود 103.60 .

- وجود أثر ايجابي لسعر الصرف على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وعدم معنويته، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة لسعر الصرف بالنسبة لعجز الموازنة 0.238 في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 0.238% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لعجز الموازنة0.205 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في سعر الصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 0.205%.

- وجود أثر ايجابي للناتج المحلي الإجمالي على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى1%)، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعجز الموازنة 0.852 في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 0.852% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعجز الموازنة 1.294 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 1.294%.

- وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى5%) ، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة لمعدل التضخم بالنسبة لعجز الموازنة 0.074- في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.074% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية لمعدل

التضخم بالنسبة لعجز الموازنة–0.064 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.064%.

– وجود أثر سلبي بين الإيرادات النفطية على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى 1%و10%) ، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة للإيرادات النفطية بالنسبة لعجز الموازنة 0.028– في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.028% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية للإيرادات النفطية بالنسبة لعجز الموازنة–0.028 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في الإيرادات النفطية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.028%.

– وجود أثر سلبي لعدد السكان على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى1%)، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة لعدد السكان بالنسبة لعجز الموازنة 7.15– في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة عدد السكان بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 7.15% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية لعدد السكان بالنسبة لعجز الموازنة6.17– في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في عدد السكان بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 6.17%.

الفرع الثاني: تقييم الجودة الإحصائية والقياسية لنموذج المقدر قصير الأجل (نموذج تصحيح الخطأ): إن نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن.

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- إشارة معامل إحصائيةECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية(عند مستوى1%) وذلك لأن (P=0.0001<0.01). ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق –0.861. ويعني هذا أن حوالي 86.1% من انحراف قيمة عجز الموازنة في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي

(1/0.861=1.16) أي ما يقارب 1.16 سنة من أجل الوصول إلي قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: تشخيص النموذج المقدر

الفرع الأول: مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة واختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

أولا: مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم(04):القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج

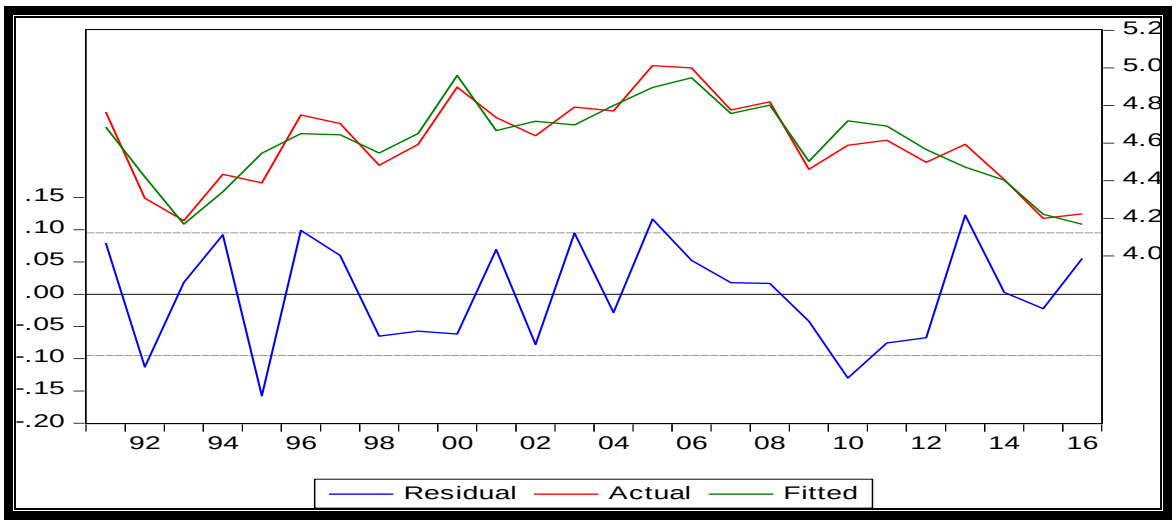

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم(04)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (*Jurque- Bera*) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي(*J-B* =1.382)، باحتمال أكبر من 5% (*P-Value*=0.5009>0.05)، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95}=5.99$، ويتضح من ذلك قبول الفرض

البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (05): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

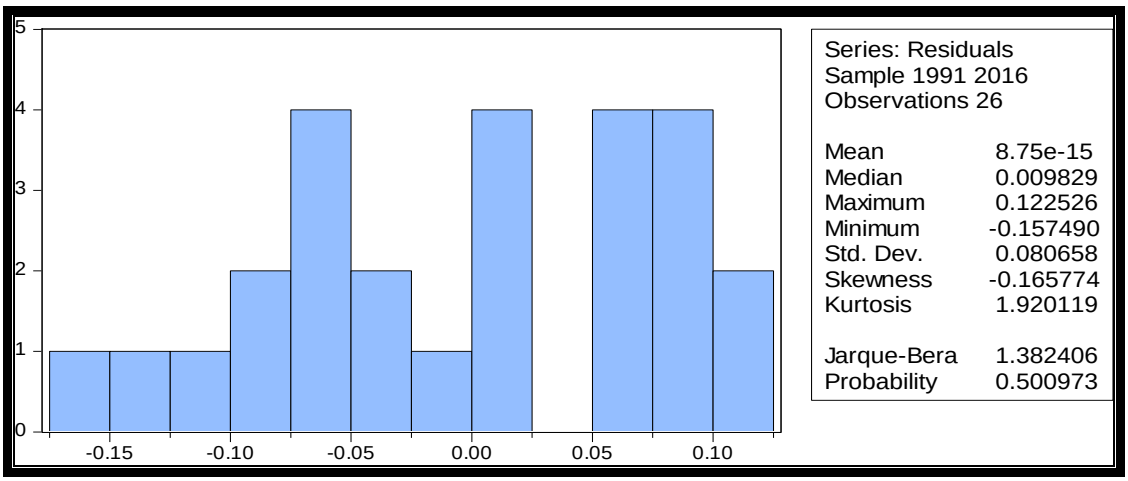

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

الفرع الثاني: إختبار الارتباط الذاتي وتجانس(ثبات) تباين الأخطاء:

أولا: إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى إختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (N*R-squared=1.8801) باحتمال اكبر من 5% (P-value=0.1703>0.05)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (08): نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ [1]

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.325180	Prob. F(1,17)	0.2656
Obs*R-squared	1.880182	Prob. Chi-Square(1)	0.1703

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (**E-views.10**).

ثانيا: تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) للنموذج: هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(*ARCH*)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج *LM*، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (*N*R-squared*=1.063) باحتمال أكبر من 5% (*P-value*=0.5875>0.05)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (09): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين[2]**)**

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.486970	Prob. F(2,21)	0.6213
Obs*R-squared	1.063740	Prob. Chi-Square(2)	0.5875

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات(**E-views.10**).

الفرع الثالث: اختبار الاستقرار الهيكلي النموذج: لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM TEST)* (واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUM OF*

[1] انظر الملحق رقم01.

[2] انظر الملحق رقم01.

(*SQUARES TEST*) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (06): اختبار ثبات أو استقرار النموذج

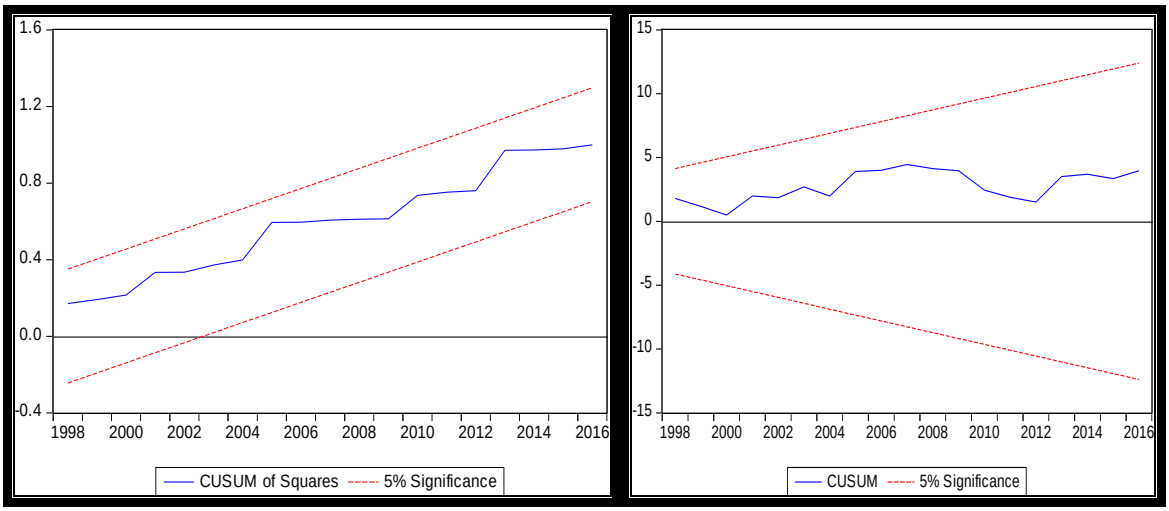

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات(E-views.10).

خلاصة الفصل:

استعرضنا في المبحث الاول عجز الموازنة العامة في الجزائر وذلك بالتطرق أولا الى الموازنة العامة في الجزائر، ومراحل إنجاز مشروع الميزانية العامة في الجزائر، وثانيا التطرق الى تصنيفات وتطور كل من النفقات والايرادات العامة في الجزائر خلال 1990-2016، وفي الأخير تطرقنا إلى تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر.

أما المبحث الثاني فقمنا بتطبيق منهجية (ARDL) لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2016، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة بعد الفرق الأول، ومنه يمكن تقدير نموذج (ARDL)، وبعد تقدير النموذج وفحص جودة النموذج تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وايجابا على عجز الموازنة العامة في الجزائر في الأمدين القصير والطويل

الخاتمـــــــة

الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة كل جوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالميزانية العامة وعجز الموازنة العامة للدولة، ومن خلال ذلك تم تسليط الضوء على أهم محددات عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)، وإسقاط الجوانب النظرية وتشخيصها على أرض الواقع من خلال إسقاط الدراسة على الجزائر، فلقد قمنا بالتطرق الى مفهوم الموازنة العامة، وما هي أهم التعاريف لها بحيث تجمع كل التعاريف على أنها عبارة عن تقدير مفصل للإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة.

وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج قياسي، باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع *Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)*، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلى:

- اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل، حيث نتائج التقدير جيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى ويسمى هذا الانحدار بالانحدار الزائف (*Regressions Spurious*)؛
- أظهرت جميع نتائج اختبارات الاستقرارية، عدم سكون المتغيرات (LnPOP,LnINF,LnGBDE) في المستوي، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية**1%** و**5%** و**10%**، بعد اخذ الفرق الأول لها in the 1st difference stationary ، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، أي **CI~(1).**
- كما تشير النتائج إلى أن كلا من المتغيرات (LnOIR,LnEX,LnGDP) ساكنة في المستوى stationary in the level. نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر، أي **CI~(0).** وهذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة *(ARDL)*؛

- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (*Bound Test Approach*) من خلال *F-statistic*، إلى وجود تكامل مشترك بين عجز الموازنة والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (*ARDL*) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛
- إشارة معامل إحصائيةECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية(عند مستوى1%) وذلك لأن ($P=0.0001 < 0.01$). ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق −0.861. ويعني هذا أن حوالي 86.1% من انحراف قيمة عجز الموازنة في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/0.861=1.16) أي ما يقارب 1.16 سنة من أجل الوصول إلي قيمه التوازنية في الأجل الطويل.
- وجود أثر ايجابي لسعر الصرف على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وعدم معنويته، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة لسعر الصرف بالنسبة لعجز الموازنة 0.238 في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 0.238% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية لسعر الصرف بالنسبة لعجز الموازنة0.205 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في سعر الصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 0.205%.
- وجود أثر ايجابي للناتج المحلي الإجمالي على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى1%)، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعجز الموازنة 0.852 في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 0.852% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعجز الموازنة 1.294 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة 1.294%.
- وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى5%) ، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة لمعدل التضخم بالنسبة لعجز الموازنة 0.074− في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% سوف

يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.074% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية لمعدل التضخم بالنسبة لعجز الموازنة-0.064 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.064%.

- وجود أثر سلبي بين الإيرادات النفطية على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى 1%و10%) ، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة للإيرادات النفطية بالنسبة لعجز الموازنة 0.028- في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.028% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية للإيرادات النفطية بالنسبة لعجز الموازنة-0.028 في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في الإيرادات النفطية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 0.028%.

- وجود أثر سلبي لعدد السكان على عجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى1%)، فقد بلغت القيمة الجزئية للمرونة لعدد السكان بالنسبة لعجز الموازنة 7.15- في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة عدد السكان بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 7.15% ، وبلغت قيمة المرونة الجزئية لعدد السكان بالنسبة لعجز الموازنة6.17- في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في عدد السكان بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 6.17%.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا : الكتب

1- أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر،2002

2- بشير يلس شاوش، المالية العام المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، بدون طبعة

3- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004

4- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الاسكندرية للكتاب، 2001

5- رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر،سوريا،2000

6- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003

7- سليمان اللوزي، فيصل مراد، ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،1997

8- عبد الرزاق، الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1997

9- عبد المجيد قدي،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

10- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربي. 2003

11- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي. القاهرة، مكتبة زهراء الشروق، 1997

12- عطية عبد الحليم صقر، مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الاسلامي. القاهرة: جامعة الازهر، 1996

13- قطب ابراهيم محمد، النظم المالية في الاسلام، ط4، الهيئة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1996

14- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007

15- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، بدون طبعة

16- محمود يونس واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، بدون طبعة

17- نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الاسلامية والوضعية، القاهرة، مطبعة العمرانية،1988

ثانيا : المذكرات و الرسائل الأكاديمية

18- عبد القادر باغوس، دراسة تحليلية لعجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1982-1997 رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999/1998،

19- لبني محمد عبد اللطيف أحمد، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز الموازنة العامة في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في الاقتصاد، جامعة القاهرة 1990،

20- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ،أطروحة دكتورة، 2014

ثالثا : المطبوعات الأكاديمية.

21- إلياس حوادميسة، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية العامة للدولة في الجزائر2002-2010، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2012.

22- فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011،

رابعا : المقالات والمجلات

23- راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر، (أسباب وحلول)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، 2012

24- عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة الاردنية، مجلة أفاق الاقتصادية،مجلد22 العدد87 الامارات العربية 2001

25- فتحي خليل، الخضراوي، العجز المالي والسياسة النقدية في مصر، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، 17،العدد الرابع، شتاء 1989

26- فيتو تانزي وهاول زي،" البلدان النامية والسياسة الضريبية"، **سلسلة قضايا اقتصادية** (27)، واشنطن، صندوق النقد الدولي،2001

27- لحسن، دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية –العدد14ديسمبر 2013

28- المرسي السيد حجازي، إتساع نطاق الدين العام في دول العالم الاسلامي –المشكلة والحلول- ورقة مقدمة: للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي. جامعة ام القرى –مكة- محرم 1424هـ،

29- ناجي توني، **الاصلاح الضريبي** .سلسلة **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث عشر، الكويت :المعهد العربي للتخطيط، 2007

سادسا : الوثائق الرسمية

30- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

31- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية 17/84 المؤرخ في 1984/07/07

32- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، مطبوعة صادرة عن وزارة المالية بمناسبة الذكرى الخمسون لعيد الاستقلال.

سابعا: مواقع الانترنيت

33- موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

34- موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeriaa.dz

35- http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor

قائمة المراجع باللغات الاجنبية:

36- Jean Longatte, paseal vanhove, chritophe viprey, Economie Générale. 3 édition, paris: DUNOD, 2002,

37- Paul A. Samuelson, William D. Nordhqus, Economie. Seiziéme edition, paris: ECONOMICA

38- Piere Lalumiere, finances publiques. Paris: Ed Armand colin, 1973

39- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy :" **Econométrie appliquée**" Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique

40- R.Borbonais, M.Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies**, 1ère édition, Paris, PUF

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000434	Prob. F(1,23)	0.9836
Obs*R-squared	0.000471	Prob. Chi-Square(1)	0.9827

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/13/18 Time: 07:58
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006224	0.001849	3.366019	0.0027
RESID^2(-1)	0.004367	0.209688	0.020824	0.9836

R-squared	0.000019	Mean dependent var	0.006252
Adjusted R-squared	-0.043459	S.D. dependent var	0.006245
S.E. of regression	0.006380	Akaike info criterion	-7.194773
Sum squared resid	0.000936	Schwarz criterion	-7.097263
Log likelihood	91.93466	Hannan-Quinn criter.	-7.167728
F-statistic	0.000434	Durbin-Watson stat	1.944272
Prob(F-statistic)	0.983566		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.325180	Prob. F(1,17)	0.2656
Obs*R-squared	1.880182	Prob. Chi-Square(1)	0.1703

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/13/18 Time: 07:57
Sample: 1991 2016
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBDE(-1)	0.110333	0.201136	0.548546	0.5904
LNEX	0.019189	0.121490	0.157950	0.8764
LNGDP	-0.048635	0.238667	-0.203779	0.8409
LNGDP(-1)	-0.050895	0.346948	-0.146693	0.8851
LNINF	0.004201	0.028037	0.149827	0.8827
LNOIR	0.001612	0.013679	0.117868	0.9076
LNPOP	0.727799	1.952422	0.372767	0.7139
C	-10.34237	27.81929	-0.371770	0.7147
RESID(-1)	-0.331283	0.287781	-1.151164	0.2656

R-squared	0.072315	Mean dependent var	8.75E-15
Adjusted R-squared	-0.364243	S.D. dependent var	0.080658
S.E. of regression	0.094209	Akaike info criterion	-1.619173
Sum squared resid	0.150881	Schwarz criterion	-1.183678
Log likelihood	30.04925	Hannan-Quinn criter.	-1.493766
F-statistic	0.165647	Durbin-Watson stat	1.984272
Prob(F-statistic)	0.992866		

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2016، وتم إستخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع(*Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)*)، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة. وبالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصاد القياسي(*EVIEWS-10*) .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- **أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (*Bound Test Approach*) من خلال *F-statistic*، إلى وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، من خلال قيمة إحصاءة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%،2.5%و5% و10%؛**
- **وجود أثر ايجابي بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة في الأجل الطويل والقصير؛**
- **وجود أثر ايجابي بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى1%) وذلك لأن (P=0.0001<0.01) ؛**
- **وجود أثر سلبي بين معدل التضخم وعجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى5%) وذلك لأن (P=0.0347<0.05) ؛**
- **وجود أثر سلبي بين الإيرادات النفطية وعجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى5%) وذلك لأن (P=0.0412<0.05) ؛**
- **وجود أثر سلبي بين السكان وعجز الموازنة في الأجل الطويل والقصير، وذو دلالة إحصائية(عند مستوى1%) وذلك لأن (P=0.000<0.01) ؛**

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، الجزائر، التكامل المشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*).

Résumé:

Cette étude vise à mesurer les déterminants du déficit budgétaire général en Algérie au cours de la période 1990 – 2016, et des méthodes statistiques modernes ont été utilisées en temps d'estimation du modèle de correction d'erreur de régression auto-limitant (autorégresseive distribution AG) Test (ARDL)), cela est considéré comme une nouveauté dans l'intégration de l'intégrité commune et des modèles basés sur les erreurs qui permettent des résultats plus précis et plus efficaces. En utilisant le programme d'analyse économétrique (EVIEWS-10).

L'une des principales conclusions de l'étude était:

- **Le test frontalier pour l'intégration commune (approche de test du Bund) par la statistique f, a indiqué une intégration commune entre la croissance économique et les variables indépendantes, à partir de la valeur calculée des valeurs f supérieures à la valeur critique supérieure à un niveau moral de 1%, 2,5%,% 5 et% 10؛**
- **Un effet positif entre le taux de change et le déficit budgétaire général à long et à court terme؛**
- **Un effet positif entre le PIB et le déficit budgétaire général à long et à court terme, statistiquement significatif (au niveau de% 1) parce que (P = 0,0001 < 0,01)؛**
- **Un effet négatif entre le taux d'inflation et le déficit budgétaire à long et à court terme, statistiquement significatif (au niveau de% 5) parce que (P = 0,0347 < 0,05)؛**
- **Un impact négatif entre les revenus pétroliers et les déficits budgétaires à long et à court terme, statistiquement significatif (au niveau de% 5) parce que (P = 0,0412 < 0,05)؛**
- **Un impact négatif sur la population et les déficits budgétaires à long et à court terme, statistiquement significatif (au niveau de% 1) parce que (P = 0,000 < 0,01)؛**

Mots-clés: déficit budgétaire, Algérie, co-intégration, programme d'auto-régression pour les périodes de ralentissement (ARDL).